منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
IFAD
استثمار في السكان الريفيين
البنك الدولي
IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي
برنامج الأغذية العالمي
WFP

أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)
على الأمن الغذائي في العراق

مع تركيز خاص على ميزة الابتكار الرقمي

حزيران. آب ٢٠٢٠

الملخص التنفيذي

تستمر زيادة عدد حالات فايروس كورونا المستجد في العراق، حيث تم تسجيل ٢٣١،١٧٧ حالة اصابة حتى ٣١ من شهر آب بزيادة قدرها خمس أضعاف تقريباً مقارنة بشهر حزيران، وصاحبها ٦،٩٥٩ حالة وفاة. ولا تزال القيود المفروضة على الحركة بهدف احتواء الفيروس تؤثر بنحو متعاقب على سبل العيش وخصوصا على العمال الذين يعملون بأجر يومي أو العاملون بأجر زهيد، مما يعرض مشاريع الاعمال والمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم للخطر ،بما في ذلك تلك العاملة في قطاع الأغذية والزراعة.

وعلى صعيد العالم، ساهمت إجراءات الحد من تفشي كوفيد-١٩ في تباطؤ الاقتصاد مما اثر سلبا على اسعار النفط. بدأت اسعار النفط بالتعافي نسبيا منذ شهر نيسان، ومع ذلك فان العراق بحاجة الى زيادة في سعر برميل النفط الى مستوى ٥٨ دولار أمريكي على الأقل ليستطيع الايفاء بالتزاماته نحو الاجور والرواتب التقاعدية. في ظل المناخ الاقتصادي الحالي وبسبب اعتماد إيرادات الدولة العراقة على النفط، من المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة إلى ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، مقارنة بنحو ٤٪ في عام ٢٠١٩.

يتذبذب عدد العوائل التي لاتملك ما يكفي لتستهلكه من الطعام خلال الشهرين المنصرمين بسبب تحسن مستويات الاستهلاك خلال فترة العطل الإسلامية ويعزى ذلك الى زيادة في التصدق والعطاءات الخيرية. فبعد احتفالات عيد الفطر، ارتفع عدد العوائل التي لا تملك ما يكفي لتستهلكه من الطعام الى الذروة بمستوى ٩٪ في تموز (٣،٥ مليون شخص). بينما انخفضت نسبة العوائل الفقيرة الاستهلاك للطعام الى ٧٪ خلال عيد الاضحى في آب، ولكن هذه النسبة اخذت بالارتفاع منذ ذلك الحين. وبالاضافة الى ذلك، فان ما يقرب من ٥،٣ مليون شخص يلجأون الى إستراتيجيات تصدي سلبية لتلبية احتياجاتهم الغذائية، وهي زيادة طفيفة عن نسبة ١٢٪ المذكورة في العدد الأول من هذا التقرير.

ومن المحتمل استمرار مشاكل الحصول على الغذاء بسبب تضرر مصادر كسب العيش في القطاع الخاص؛ حيث افادت اكثر من ٩٠٪ من الشركات والمنشات المتوسطة والصغيرة الحجم في قطاع الزراعة والغذاء بأنها تأثرت بشكل شديد أو متوسط بسبب الجائحة. ولمواجهة انخفاض الايرادات، قامت اكثر من ٥٠٪ من هذه المشاريع اما بتسريح كوادرها او تخفيض مرتباتهم، مما ادى الى تقويض مصادر دخلهم واضعاف قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية. واستجابة لهذا اتخذت الحكومة عدد من الإجراءات لدعم العوائل المتضررة كبرنامج المنحة. ولكن رغم ذلك، فان ميزانية الدولة المثقلة بدأت فعلا بالتاثير على برامج الحماية الاجتماعية ومن ضمنها نظام الحصة التموينية. لقد ادت الوفرة بالانتاج المحلي الى سد النقص في مخزون القمح لنظام الحصة التموينية، لكن نقص الأموال أعاق شراء وزارة التجارة للزيت النباتي والسكر لغالبية الأسر.

استمر توفر الغذاء على نحو مستقر بسبب إستقرار تجارة الغذاء الدولية بالاضافة إلى الانتاج المحلي الجيد. كما تحسن اداء اسواق المواد الغذائية وكذلك قدرة العوائل على الوصول الى الغذاء مقارنة بشهر نيسان بعد بدء تفشي الوباء رغم استمرار القلق بشأن استقرار الاسعار. ولم تشهد اسعار السلع الغذائية الاساسية اي تغيرات ملحوظة. الا ان اسعار الخضروات وخصوصا الطماطم تذبذبت كثيرا خلال الاشهر القليلة الماضية. وعلى الرغم من استمرار الحكومة في فرض حظر على إستيراد ٢٤ منتج زراعي بما يشمل الخضراوات للحد من المنافسة الاجنبية خلال ذروة الموسم ولدعم اسعار المنتج المحلي فان التقييد على الحركة ما بين المحافظات والإنتاج السنوي الجيد نتج عنه هبوط كبير في الاسعار في المحافظات ذات الانتاج الزراعي نتيجة زيادة العرض فيها عن حاجة اسواقها المحلية.

يشخص هذا التقرير سياسات وضوابط لتخفيف تأثير كوفيد-١٩ بينما ياخذ بعين الاعتبار ان هذه الازمة يمكن ان تستغل كحافز للإصلاح. إن تنويع مصادر الاستيراد والاستثمار في نظام الانذار المبكر للأمن الغذائي واعادة هيكلة سياسية الحماية الاجتماعية يمكن ان يعزز من مرونة النظام الغذائي والزراعي في العراق في مواجهة الصدمات الحالية والمستقبلية. ويعد هذا الوقت الذي يتم فيه فرض اجراءات التباعد الجسدي وقت مناسب لإدخال الابتكار الرقمي لتحسين الامن الغذائي في العراق. إن الحكومة العراقية ملتزمة بتحسين البيئة الرقمية في العراق من خلال تبني سياسات تمكين وتدريب القوى العاملة والاستثمار في البنية التحتية اللازمة، ومع ذلك فان التقدم بطيء ويتطلب جهوداً مركزة. مع وجود شريحة خاصة تركز على فرص التحول الرقمي على طول سلسلة التوريد الغذائي فان هذا التقرير يستعرض الوضع الحالي للنظام البيئي الرقمي في العراق ويحدد التقرير الابتكارات على طول سلسلة القيمة الغذائية والزراعية والتي تم إدخالها بنجاح في العراق والمنطقة والعالم.

شكر وتقدير

قامت منظمة الزراعة والغذاء (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتشارك في اعداد هذا التقرير لمراقبة وتتبع توفر الغذاء وامكانية الوصول للغذاء وأستدامته في العراق مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقليمية والعالمية. وساهمت ايضا منظمة الهجرة الدولية (IOM) ومركز التجارة الدولي والاتحاد النقدي في العراق (CCI) في توفير بيانات وتحليلات مهمة لهذا التقرير. تحت توجيه الدكتور صلاح الحاج حسن (FAO) وعبد الرحمن ميغاج (WFP) وعاسف بوتو (WFP) وعبد الكريم سما (IFAD) وتيم روبرتسون (البنك الدولي) قام فريق اساسي من الخبراء من كل وكالة بالمساهمة في توفير البيانات والتحليل في هذا التقرير: هادي فتح الله (WBG/IFAD) فواد رازا (WFP) شارون رابوز (WFP) رينيي فيرديوجن (FAO) مونيكا توثوفا (FAO) سارة بارنهارت (FAO) وناظم خوري (FAO). ويخص الفريق بالشكر الايضاحات من خالد شلاش (FAO) اسيل عبد الحميد (FAO) فاروق ملازادا (FAO) وسامي بلال (FAO) وسامان احمد (WFP) ونواف علاوي (WFP) وبشار الحمامي (WFP) وارماين يورغينلمك (البنك الدولي) وايفا هاسنير (البنك الدولي) وفاطمة الزهراء ياسين اغلان (البنك الدولي).

الشكر والتقدير أيضاً الى يسرا عبد الحميد لدعمها في تصميم هذا التقرير.

للتواصل:

الدكتور صلاح الحاج حسن، ممثل منظمة الاغذية و الزراعة التابعة للامم المتحدة (فاو)

salah.elhajjhassan@fao.org

طارق احمد، ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)
t.ahmed@ifad.org

عبد الرحمن ميجاج، ممثل برنامج الاغذية العالمي
abdirahman.meygag@wfp.org

تيموثي د. روبيرتسون، الممارسات الغذائية و الزراعية، البنك الدولي
trobertson@worldbank.org

١. توصيات
السياسة

تركز وتنوع مصادر التوريد

يأتي ما يقرب الثلثان من الاستيرادات الغذائية للعراق من اربع دول في المنطقة وهي الامارات العربية المتحدة وتركيا وايران وسوريا. وفي غياب البدلاء من الموردين فان سلاسل القيمة الغذائية في العراق تكون ضعيفة في وجه اضطرابات سلسلة التوريد في من بلدان المنشأ. وعلى الرغم من ان هذه البلدان لم تفرض اي قيود جديدة على التصدير منذ التدابير الأولية لبدء الجائحة، فان هناك خطورة كبيرة لاحتمال اختيار هذه البلدان المصدرة الى تطبيق سياسات تجارة الغذاء لتضمن وجود تجهيزات كافية لاسواقها المحلية. وعليه، فعلى العراق ان ياخذ بنظر الاعتبار تنويع مصادر التوريد وان يستمر بالاستثمار في الانتاج المحلي لتقليل المخاطر من التغيرات المفاجئة في سياسات تصدير الغذاء لدى شركاء التجارة.

تحسين حركة الامدادات الغذائية عبر الحدود وداخلياً

على الرغم من أن هناك أدلة وثوابت على أن إستثناءات الحركة التي منحت للمزارعين والعاملين في الزراعة وناقلي المنتجات الزراعية وأعضاء آخرين في القطاع الزراعي قد ضمنت إمدادًا ثابتًا بالغذاء في البلاد ؛ ومع ذلك ، لا تزال هناك عقبات ما زالت تظهر. حيث أن هناك مستويان لهذه العقبات، حيث يبلغ إن التنقل داخل البلد لا يزال يمثل مشكلة على صعيدين اثنين: (١) مرور المنتجات الزراعية عبر المحافظات ؛ و (٢) في بلد يتضمن شريحة كبيرة من المزارعين الذين لا يملكون الوثائق الاصولية لزراعة الارض او استغلالها (مثل حالات وضع اليد والتجاوز) يفتقر العددي من المنتجون إلى التسجيل / الوثائق المطلوبة لاجتياز نقاط التفتيش والوصول الى مزارعهم ونقل منتجاتهم إلى السوق. يمكن أن تساعد معالجة هاتين المسألتين في تسهيل تنقل المنتجات في البلد لتقليل مخاطر هدر الطعام والخسارة المالية والاقتصادية ، بالإضافة إلى زيادة توافر الغذاء بشكل عام.

تمكين المنشآت الصناعية الزراعية – الغذائية الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

العمل على تشجيع الحكومة على استكشاف التدابير التي تمكّن المنشآت الصناعية الزراعية – الغذائية الصغيرة والمتوسطة التكيف مع كوفيد–١٩ والاستعداد بشكل أفضل للصدمات المستقبلية بصفتها معامل تجميع وجهات فاعلة ضمن سلسلة القيمة الغذائية. فعلى سبيل المثال، ستسمح إعانات عمال الأجور المؤقتة أو الإيقاف الضريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاحتفاظ بالعاملين أو توظيف كادر إضافي على الرغم من انخفاض الإيرادات. يجب أن تستهدف هذه التدابير القطاعات التي تتطلب عمالة عالية وتوفر وظائف للنساء والشباب (بما في ذلك خدمات الطعام والمطاعم). بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم حركة التجارة الداخلية ، وخاصة فيما يتعلق بالمدخلات الزراعية والمنتجات الغذائية ، سيعود بالفائدة على المشاريع لصناعية الزراعية – الغذائية الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمار في الرصد المتعدد التخصصات وأنظمة الإنذار المبكر الوطنية للأغذية والزراعة

إن عدم اليقين الحالي والمعرفة المحدودة بآثار كوفيد–١٩ تسلط الضوء على الحاجة لبذل جهود كبيرة لتحسين مدى ونطاق وحجم وجودة البيانات التي تم جمعها حول الأمن الغذائي و الأنظمة الغذائية. تغطي نظم المعلومات المطلوبة جميع جوانب الأمن الغذائي ، بما في ذلك الإنتاج الزراعي ، والثروة الحيوانية ، والمياه ، والتجارة ، والأسعار ، ووظائف السوق ، والصحة والتغذية. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية ، وكذلك بين الوزارات نفسها ، لتطوير نظام وطني للإنذار المبكر يجمع بانتظام مجموعات البيانات الرئيسية حول العرض والطلب الإجمالي للغذاء في العراق من أجل التحليل المتعمق وتوصيات السياسة . كما يجب إيلاء اهتمام خاص لتأثير كوفيد–١٩ على البنية التحتية الحيوية والخدمات والوظائف الساندة والجهات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في قطاع الأغذية الزراعية.

تحويل ضغوط المالية العامة إلى إصلاح في السياسة

يؤدي انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب على النفط إلى ضغط اضافي على التحديات الاقتصادية الهيكلية الموجودة مسبقًا في العراق، مثل تلك التي تواجهها برامج الدعم والحماية الاجتماعية الحالية. بينما تكافح الحكومة كوفيد–١٩ وتأثيراته، فإنها لا يمكنها الحفاظ على برامج الدعم الشاملة الحالية. تحتاج الحكومة إلى توحيد الموارد المالية الشحيحة لتحقيق أفضل استهداف للفئات الضعيفة والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. على سبيل المثال، لدى العراق فرصة لتحويل نظام الحصة التموينية وهو برنامج الاعانة الرئيسي وإعادة توجيه المدخرات إلى التنمية المستدامة ، مثل دعم تنمية القطاع الخاص.

تطوير تسجيل خاص ببرامج الحماية الاجتماعية

يتم تشغيل العديد من برامج الحماية الاجتماعية من قبل وزارات مختلفة وجهات فاعلة في التنمية؛ ومع ذلك فان هذه البرامج غير متراصفة مع بعضها البعض. قد تفرط هذه البرامج في خدمة بعض المواطنين، بينما لا تخدم الآخرين او تخدمهم اقل مما يجب. ولقد أبرزت التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد–١٩ هذه القضايا. هناك حاجة إلى قاعدة بيانات لاعادة احياء نظام الحماية الاجتماعية وضمان تدفق المعلومات وتوافقها عبر مستودعات شبكة بيانات آمنة متعددة لتحسين الرصد وتخصيص الموارد والاستهداف.

دمج حساسية الصراع في الاستجابة

يجب على الحكومة والجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية زيادة الاهتمام بالعلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع والتماسك الاجتماعي، لا سيما بالنظر إلى إمكانية أن يعمل كوفيد–١٩ كمحرك للنزاع في وضع هش بالفعل. يجب إعطاء الأولوية للرصد لتحسين قاعدة الأدلة لمعرفة كيف يؤثر كوفيد–١٩ على الأمن الغذائي والصراع والعلاقات الاجتماعية على المستويين المجتمعي والوطني. يجب أن تركز المراقبة على الشفافية والمساءلة والتواصل بين التدخلات، وكيفية تأثير الوضع الديناميكي على محركات الصراع والجهات الفاعلة وديناميكيات السلطة. يمكن بعد ذلك ترجمة النتائج إلى استجابات ذات صلة وملائمة للنزاع ، بناءً على الأصوات المحلية. ستعمل الدروس المستفادة من الجائحة من حيث مخاطر وديناميكيات حساسية النزاع على تحسين الاستجابة للصدمات المستقبلية.

التخفيف من انتقال كوفيد–١٩ مدفوعة بالتجارة الدولية والمحلية

يجب تدريب الأفراد العاملين على المناطق الحدودية ومعابر التفتيش الداخلية على تدابير التخفيف من كوفيد–١٩ وتزويدهم بمعدات واقية كأفضل الممارسات. مع استمرار تطبيق تدابير السيطرة على انتقال المرض عبر الحدود ونقاط العبور بين المحافظات، فقد تكون أيضًا بمثابة محفز للحكومة للاستثمار في تتبع المسار وتحديث معايير الجودة وتنمية القدرات لإدارة المخاطر.

إطلاق العنان للبيئة الرقمية لمواجهة كوفيد–١٩ وتحويل الزراعة

في ضوء كوفيد–١٩ ، أصبحت الحلول الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى للسماح للحكومات والوكالات والقطاع الخاص بتكييف عملياتهم مع «الوضع الطبيعي الجديد» لا سيما متطلبات التباعد الجسدي و قيود الحركة. يخفف اعتماد هذه الأدوات من تأثير كوفيد–١٩ ، كما يحسن المرونة ضد الصدمات المستقبلية. قد يؤدي الوصول المحدود إلى التقنيات الرقمية في المناطق الريفية إلى توسيع الفجوة الرقمية وعدم المساواة إذا كان أصحاب الحيازات الصغيرة غير قادرين على الاستفادة من هذه الابتكارات بسبب محدودية الاتصال ، والتكلفة العالية ، و / أو احتياجات المهارات المتخصصة. يتطلب تسخير القوة الرقمية أن تستثمر الحكومة ليس فقط في البنية التحتية الأساسية التي تمكن من التحويل الرقمي، ولكن لتوفير بيئات تمكينية تسمح بالتبني من المستوى الشعبي إلى المستوى الحكومي ، مما يسمح بالاستراتيجية الرقمية لخفض تكاليف المعاملات وإزالة عدم تناسق المعلومات.

٢. السياق الاقتصادي والاجتماعي

يصف هذا الجزء التطورات ذات الصلة على الصعيدين العالمي والوطني التي حدثت منذ إصدار التقرير من نيسان إلى حزيران، والذي نُشر في ٢ تموز ٢٠٢٠ ولا تزال سارية إلى حد كبير لغاية نشر هذا التقرير.

أ. أسعار السلع العالمية

أدى انهيار الطلب إلى تراجع أسعار النفط حيث استمر العالم في التباطؤ الاقتصادي مدفوعًا بإجراءات لاحتواء انتشار كوفيد-١٩ وقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات مالية للبلدان التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية والدخل مثل العراق. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ٥,٥٪ في آب مدعوما بارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة ٣,١٪، بقي مؤشر الطاقة أقل بكثير من مستويات نهاية عام ٢٠١٩. وصل متوسط سعر النفط الخام إلى الحضيض ليبلغ ٢١ دولارًا أمريكيًا في نيسان ٢٠٢٠، ثم انتعش تدريجياً إلى ٤٣,٤ دولارًا أمريكيًا في آب. (في عام ٢٠١٩، بلغ متوسط أسعار النفط الخام ٦١,٣٤ دولارًا أمريكيًا للبرميل)[١].

بعد خمسة أشهر من الانخفاض بين كانون الثاني وايار، ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية للشهر الثالث على التوالي في آب يتصدرها السكر والزيوت النباتية. بينما بقيت أسعار الحبوب ثابتة. بلغ متوسط مؤشر[٢] منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (الشكل ١؛ FPI) ٩٦,١ نقطة في آب.

بقيت أسعار القمح ثابتة مع تغير طفيف من شهر لآخر، حيث سجل القمح زيادة قدرها ٢٪ مقارنة بشهر تموز ٢٠١٩ على الرغم من ضعف الدولار الأمريكي وتباطؤ النشاط التجاري ومخاوف الإنتاج في الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأسود والأرجنتين. ارتفعت أسعار الصادرات في أسواق القمح، وإن كان بشكل طفيف، حيث بدأت توقعات الإنتاج المنخفضة في أوروبا وزيادة الاهتمام بالشراء في دفع الأسعار نحو نهاية الشهر. ارتفعت أسعار الذرة البيضاء والشعير والذرة الصفراء والأرز أكثر من غيرها من بين الحبوب الرئيسية. ارتفعت أسعار الذرة البيضاء بشكل ملحوظ للشهر الثاني على التوالي، بزيادة بلغت ٨,٧٪ عن تموز و ٣٣,٤٪ فوق مستويات آب ٢٠١٩ ويرجع ذلك في الغالب إلى الطلب القوي على الواردات من الصين. كما زادت أسعار الشعير بقوة، حيث زادت بنسبة ٣,٢٪ بوتيرة شهرية مما يعكس وتيرة أسرع في الصادرات من الأرجنتين إلى الصين. أدت المخاوف بشأن توقعات الإنتاج في الولايات المتحدة بعد الأضرار التي لحقت بالمحاصيل في ولاية أيوا إلى ارتفاع أسعار الذرة بنسبة ٢,٢٪ في آب. كما ارتفعت أسعار الأرز العالمية، بعد شهرين من الانخفاضات المتتالية، مدعومة بقلة التوافر الموسمي وزيادة الطلب الأفريقي.

شكل رقم ١: مؤشر أسعار الغذاء (FPI) حيث (i) هو إجمالي مؤشر أسعار الغذاء حسب الشهر من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ و (ii) هو مؤشر أسعار الغذاء حسب السلعة الأساسية من آب ٢٠١٩ إلى تموز ٢٠٢٠. يقيس مؤشر أسعار الغذاء التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية، مرجحة بمتوسط حصص الصادرات لكل مجموعة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.

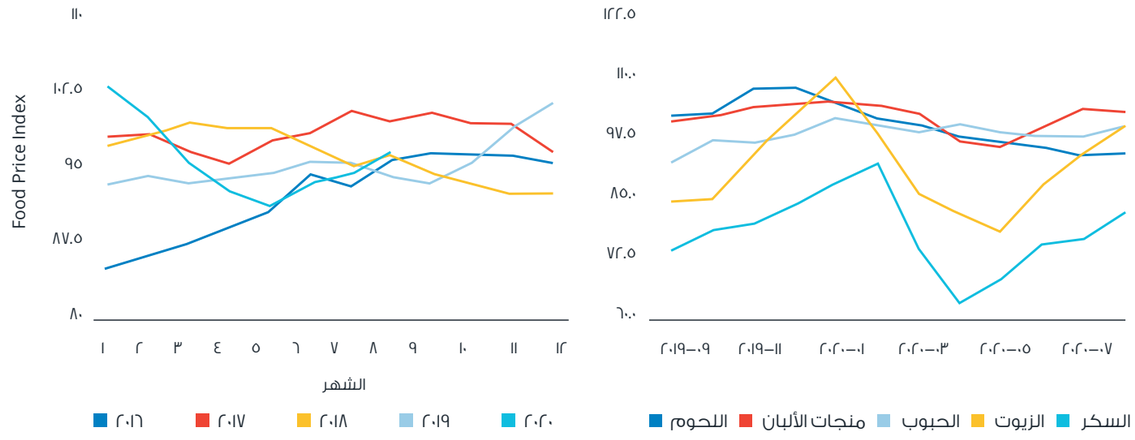

الجدول ١: عروض أسعار حبوب التصدير الأسبوعية حتى ١ أيلول ٢٠٢٠ دولار اميركي/طن (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة)

	اعتبارا من ١ أيلول ٢٠٢٠	قبل اسبوع	قبل شهر	قبل سنة
القمح (الولايات المتحدة رقم ٢، HRW)	٢٤٧	٢٢٩	٢١٨	١٩٠
أرز (تايلاندي ١٠٠٪ ب)	n.a.	٥٤١	٤٩٩	٤٤٩
الذرة (الولايات المتحدة رقم ٢، أصفر)	١٦١	١٥٧	١٤٢	١٥٦

ب. التجارة العالمية والثنائية

لقد أثرت جائحة فيروس كورونا المستجد على عدد كبير من البلدان، بما في ذلك كبار مصدري المنتجات الغذائية. حيث تظهر قاعدة بيانات[٣] البنك الدولي أن أكثر البلدان تضررًا من كوفيد-١٩ هي أيضًا ال ٥٠ بلدا مصدرا التي تعلو قائمة أكثر البلدان المصدرة في المتوسط ٦٦٪ من الإمدادات الغذائية في العالم. وتتراوح مساهمتها من الصادرات العالمية من نسبة ٣٨٪ في المحاصيل المنبهة (مثل البن والشاي) إلى أكثر من ٧٥٪ في الزيوت النباتية والحيوانية والفواكه الطازجة واللحوم (الشكل ٣). يعتبر الاتحاد الأوروبي وتركيا وكندا وأستراليا من بين أكبر ١٠ اقتصادات متأثرة بهذه الجائحة، كما أنها من أكبر مصدري الأغذية إلى العراق فهي تمثل ٩١٪ من صادرات العالم من الشوفان، وحوالي ٦٥٪ من الشيلم المزروع والشعير وأكثر من ٤٠٪ من القمح و خليط القمح مع شيلم. تايلاند، وهي أيضًا شريك تجاري مباشر للعراق، توفر ٢٤٪ من صادرات الأرز في العالم. يواصل البنك الدولي مراقبة العلاقة بين حالات كوفيد-١٩ وحل تحديات الإمدادات الغذائية بالنظر إلى الترابط بين أسواق الغذاء العالمية[٤].

وفقا للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الجات GATTT-٩٤(الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة)-٩٤ لمنظمة التجارة العالمية، فرضت بعض البلدان حظرا مؤقتا على الصادرات الغذائية في المراحل الأولى من انتشار الجائحة لضمان إمدادات ثابتة لسوقها المحلي (الشكل ٢)[٥]؛ ومع ذلك، تم رفع غالبية هذه التدابير. تتطلب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة أن تأخذ البلدان بعين الاعتبار الأمن الغذائي العالمي عند التفكير في مثل هذه القيود المؤقتة على الصادرات لتجنب حدوث اضطرابات في الإمدادات الغذائية.[٦] ولم تعلن تركيا وإيران، والتي تعتبر من أكبر موردي المواد الغذائية للعراق، عن أي تغييرات في سياسات تجارة المواد الغذائية؛ حيث انتهى التقييد الوحيد المتبقي لتركيا (الحد من صادرات الليمون) في ٣١ آب.
أغلقت الحكومة العراقية بشكل مؤقت الحدود مع إيران والكويت والمملكة العربية السعودية في منتصف شهر اذار، متحدية سلسلة التوريد للعثور على مصادر بديلة لبعض المواد الغذائية المعينة. وضعت الإغلاقات ضغطا إضافيا على المعابر الحدودية التي ظلت مفتوحة مثل إبراهيم خليل (بين إقليم كردستان وتركيا) وطريبيل (العراق والأردن) وميناء أم قصر في الجنوب. كانت هذه المعابر تعمل بكامل طاقتها؛ ومع ذلك، تم فرض تدابير صارمة لاحتواء انتشار كوفيد-١٩، مما يؤدي إلى استمرار الطوابير الطويلة للناقلات وأوقات نقل أطول. على سبيل المثال، لم يُسمح للشاحنات التركية والأردنية بدخول العراق، الأمر الذي يتطلب إرساء شاحنة إلى أخرى اي تفريغ الحمولة من شاحنة ووضعها في شاحنة اخرى. بدأت المعابر الحدودية الأخرى في الآونة الأخيرة بفتح أبوابها أمام الإمدادات الغذائية والطبية. وبحلول نهاية شهر تموز، فتحت خمس نقاط عبور حدودية مع إيران إضافة إلى منافذ حدودية مع الكويت والسعودية.

جرت صادرات المواد الغذائية من العراق دون وقوع حوادث، لكن العراق استمر في فرض قيود الاستيراد على بعض المنتجات الغذائية والزراعية في محاولة لحماية الأسعار خلال فترات الإنتاج المحلي المرتفع، بما في ذلك الدجاج المجمد والبيض الطازج والأسماك وأنواع معينة من الخضار والفواكه تزامناً مع تقويم الإنتاج في العراق، حيث يشمل الحظر حاليًا ٢٤ منتجاً.

أ. أسعار السلع العالمية

على الرغم من الانتعاش البطيء في أسعار النفط العالمية منذ نيسان، بقي الوضع المالي والنقدي في البلاد غير مستقر بسبب عدم اليقين بشأن سرعة التعافي العالمي، والعجز الذي نشأ في وقت انخفاض أسعار النفط. تشكل عائدات النفط حوالي ٩٠٪ من إجمالي إيرادات الدولة. أدى انهيار أسعار النفط الدولية إلى جانب الاضطرابات السياسية والاجتماعية المستمرة إلى تقييد الأدوات المالية والنقدية المتاحة للحكومة لتنفيذ الالتزامات المالية ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الاستجابة لكوفيد-١٩.

واصل العراقيون احتجاجهم على سوء الخدمات، بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي خلال موجة الحر الصيفية، اضافة الى قلة فرص العمل[٧] واجهت إصلاحات مؤسسات القطاع العام والدولة تحديات بسبب كوفيد-١٩؛ ومع ذلك، أمرت الحكومة بإجراء تحقيقات في سوء إدارة محتمل من قبل وزارة الكهرباء وأعلنت عن سلسلة من الاجراءات المحفزة للإستجابة لطلبات المواطنين.

ومع الاستمرار في العمل بدون ميزانية رسمية منذ بداية العام، وفي ظل غياب تدابير التدعيم الاقتصادي المخطط لها والإصلاحات، من المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة إلى ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٤٪ في عام ٢٠١٩. من المتوقع أن تواجه الحكومة فجوة تمويلية حادة يمكن أن تؤجل مشاريع البنية التحتية وتحد من إجراءات التعافي بعد كوفيد-١٩ وتعرض أجور موظفي القطاع العام والمتقاعدين للخطر. ومن المتوقع أن يتم تمويل الفجوة من قبل احتياطيات البنك المركزي العراقي والمصارف المملوكة للدولة، بالإضافة إلى الاقتراض المحلي من البنوك الخاصة المحلية. ومع ذلك، لا يزال الوضع المالي غير مستقر في ظل المناخ الاقتصادي الحالي.

الشكل ٢: القيود المفروضة على الزراعة والصادرات الغذائية بعد جائحة كوفيد-١٩. فرضت ٣١ سلطة قضائية ضوابط تصدير بعدد ٤٩ منذ بداية عام ٢٠٢٠ (تم التحديث في ٧ آب ؛ المصدر: إنذار التجارة العالمية، معهد الجامعة الأوروبية، البنك الدولي).

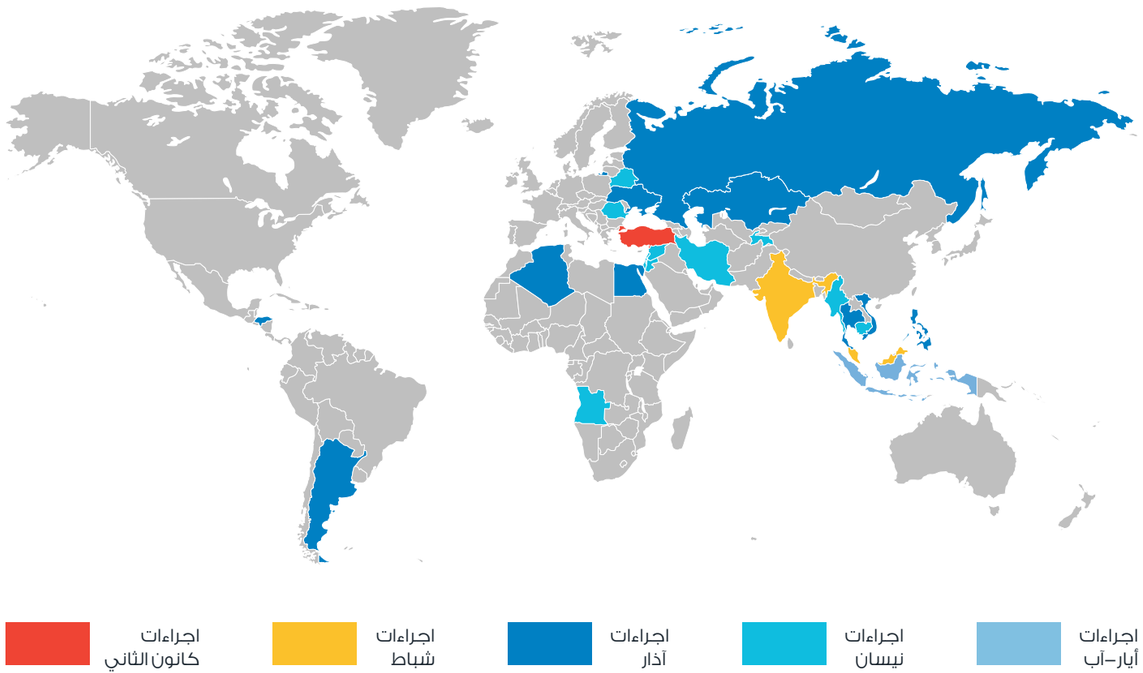

الشكل ٣: الاستيرادات العالمية من ال ٥٠ دولة الأكثر تضررا من كوفيد-١٩ اعتبارًا من آب ٢٠٢٠ (المصدر: Espitia et al. (٢٠٢٠)، "قاعدة بيانات حول التدفقات والسياسات التجارية لـ كوفيد-١٩" البنك الدولي).

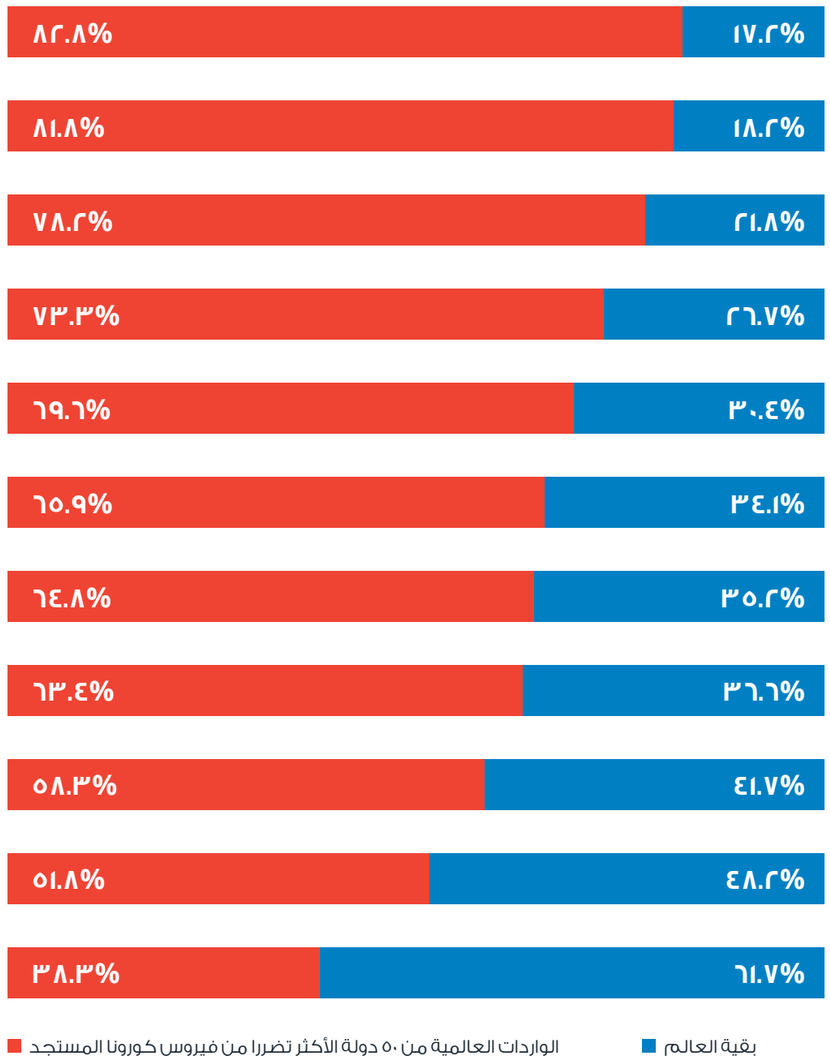

ب. الإعانات والحماية الاجتماعية

على الرغم من استمرار وزارة الزراعة ووزارة التجارة، من بين الوزارات الأخرى، في دعم أجزاء من سلسلة القيمة، إلا أن شبكات الأمان الاجتماعي ترزح تحت ضغط المالية العامة. يواجه نظام التوزيع العام (الحصةالتموينية) – سلة الغذاء الموزعة على جميع العراقيين وتديرها وزارة التجارة – تحديات شديدة لضمان التوزيع المتسق لسلع السلة الغذائية الأربع، على الرغم من اختلاف التوافر حسب المنطقة الجغرافية.[٨] اشترت وزارة التجارة محلياً ما يقرب من ٥,١ مليون طن من القمح المحلي هذا الموسم وقامت بتوزيع الدقيق عبر شبكتها من المطاحن والموزعين، و ذلك بتأخير لمدة شهر واحد فقط. بدأت وزارة التجارة الدفع لبعض المزارعين مقابل القمح الذي تم تسويقه في عام ٢٠٢٠، على الرغم من أنها لم تكمل بعد مدفوعات مشتريات العام السابق في بعض المحافظات. لا يزال الضغط المالي على الميزانية الحكومية يمثل تحدياً كبيراً لتسويق القمح، حيث يتجاوز الحد الأدنى لسعر الشراء الحكومي أسعار السوق. كما أدى نقص الأموال إلى الحد من قدرة وزارة التجارة على شراء سلع أخرى يوفرها نظام الحصة التموينية (مثل السكر والزيوت النباتية).

قدمت الحكومة خطط حماية اجتماعية جديدة استجابة لكوفيد-١٩ على أساس مخصص. وزعت وزارة الهجرة والمهجرين (MoMD) ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ حزمة إغاثة على النازحين داخلياً في جميع أنحاء البلاد في تموز، بما في ذلك ١٠٤,٥٥١ سلة غذائية. كما وزعت حكومة إقليم كردستان ١١,٧ مليون دولار أمريكي (١٤ مليار دينار عراقي) على ١٤٠,٠٠٠ أسرة ضعيفة في دهوك والسليمانية وأربيل بعد عيد الأضحى، حيث تلقت كل أسرة دفعة لمرة واحدة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار عراقي.

٣. توافر الغذاء واستقراره

أ. انتاج الغذاء

اختتم في حزيران الحصاد الشتوي لمحصولي القمح والشعير، وهما أهم محصولي حبوب في العراق. استمر شراء الحبوب طوال شهر تموز، وفي بعض المحافظات شمالاً حتى أوائل شهر آب. استقبلت الشركة العامة لتجارة الحبوب التابعة لوزارة التجارة أكثر من خمسة ملايين طن من القمح في المستودعات (السايلوات) الحكومية، منها ٨٨٪ صنفت على أنها عالية الجودة (من الدرجة الأولى). في إقليم كوردستان، حصلت المستودعات الحكومية على مخصصات كاملة تبلغ ٣٩٠ ألف طن وبحسب حكومة إقليم كردستان، فقد قدر إنتاج القمح في عام ٢٠٢٠ بنحو ٢,٤٣ مليون طن، لذلك تم بيع الباقي في السوق المحلي أو تخزينه.

بينما يستمر موسم الزراعة الصيفي والذي تشمل محاصيله الرئيسية الأرز المروى والذرة والقطن والخضروات والفواكه بما في ذلك التمور. وافقت وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية في شهر نيسان ٢٠٢٠، على الخطة الزراعية الوطنية لصيف ٢٠٢٠ والتي حددت المناطق التي يمكن للمزارعين فيها زراعة محاصيل معينة، حيث توازن الخطة الزراعية الوطنية بين الاحتياجات المحلية ومتطلبات الاستيراد وتوافر الموارد المائية (خاصة لموسم الصيف المعتمد على الري) مما يحفز المزارعين على اتباع الخطة من خلال تقديم المدخلات المدعومة وفرص التسويق. أما بالنسبة لموسم صيف ٢٠٢٠، فقد سمحت الخطة الزراعية الوطنية للمزارعين بزراعة ٦٦٦٣٢ هكتاراً ، منها ١٢٩١٧٢ هكتاراً فقط يمكن أن تعتمد على موارد المياه الجوفية. وحظرت وزارة الزراعة الزراعة على طول حدود الأهوار والسهول الفيضية في محافظات البصرة وديالى وذي قار وواسط لحماية النظم البيئية الهشة.[٩] يعتبر الأرز والذرة من المحاصيل الصيفية المهيمنة في إقليم كوردستان، حيث زرع ٦٩٧١ هكتاراً و ٦٢٢٩ هكتاراً على التوالي في المحافظات الثلاث. وفي العام الماضي، أنتجت المنطقة ٢٢،٣١١ و ٥٣،٨٠٠ طن متري من الأرز والذرة على التوالي، مع تركز غالبية الإنتاج في دهوك وأربيل.

استمرت الحملات ضد الآفات والأمراض على الرغم من جائحة فيروس كورونا المستجد ولم يتم الإبلاغ عن أي تأخير كبير. سجلت دائرة وقاية المزروعاتبوزارة الزراعة تفشي الآفات الموسمية المحلية خلال شهري حزيران وتموز واستجاب لها، بما في ذلك آفات النخيل وعث الغبار والقوارض وآفات الطماطم وذباب الياسمين وذباب الخوخ. وبسبب نجاح الحملات توقفت غالبية هذه العمليات في شهر تموز. ولكن استمرت عمليات مكافحة سوسة النخيل الحمراء في البصرة وضد القوارض في محافظتي الديوانية والنجف. في الآونة الأخيرة، بدأت دائرة وقاية المزروعات أيضًا بحملة ضد حفار ساق الذرة في جميع أنحاء العراق باستثناء محافظات البصرة وذي قار وكربلاء. وبهدف حماية الثروة الحيوانية، تواصل دائرة البيطرة في وزارة الزراعة تنفيذ حملات التطعيم المجانية ضد مرض الحمى القلاعية في المناطق المستهدفة.

Photo/ Emilienne Malfatto

قامت منظمة الأغذية والزراعة بتقييم تأثير كوفيد-١٩ على المنتجين والخدمات الحكومية من خلال إجراء مقابلات مع افضل من يملك المعلومات (مصادر المعلومات الرئيسية) من المسؤولين الحكوميين والمسؤولين الإرشاديين:[١٠] أفاد مسؤولون حكوميون أن كوفيد-١٩ أثر على مجموعة متنوعة من المنتجين والجهات الفاعلة في السوق. في أحدى المقابلات، تم تحديد المزارعين غير المسجلين على أنهم مجموعة هشة لأنهم غير مؤهلون عادة للحصول على إعانات حكومية أو إعفاءات حكومية كالتي تسمح للمزارعين المسجلين بالعمل والتنقل على الرغم من حظر التجول. استمرت المساعدات الزراعية بحسب مصادر المعلومات من المقابلات في تسع محافظات. كان لدى المزارعين وصول أقل إلى المعلومات والدعم الفني أثناء الجائحة. كما تحدث مسؤول حكومي في بابل كيف أن تقليل ساعات العمل زاد من صعوبة إيصال قرارات الحكومة مع المزارعين.

واجه منتجو المحاصيل والثروة الحيوانية تحديات مختلفة لكوفيد-١٩افي جنوب العراق، ركزت مصادر المعلومات الأساسية على افتقار منتجي المحاصيل إلى الوصول في الوقت المناسب إلى المدخلات الزراعية، مثل بذور الخضروات والأسمدة ومبيدات الآفات. كان الوصول إلى الأسواق يمثل تحدٍ أيضاً. ومع ذلك ، زاد الإنتاج في أربيل والمثنى على الرغم من أن التسويق بقي العقبة الرئيسية أمام توليد الدخل. بالنسبة لمربيّ الماشية، تضمنت التحديات صعوبة الحصول على العلف في دهوك وكركوك. ولم يتمكن آخرون من الوصول إلى السوق بسبب قيود الحركة. أما في ديالى والأنبار وكركوك، فلم يتمكن الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية لرعي ماشيتهم. ذكر جميع ضباط الإرشاد أن أصحاب الماشية واجهوا صعوبة في الوصول إلى الخدمات البيطرية ، إما جزئياً أو كلياً.

على الرغم من التباين بين القطاعات، وجد المسؤولون الحكوميون أن تراجع طلب المستهلك قد أدى إلى ضغط وبالتالي هبوط في الأسعار وأدى إلى عدد من الخسائر. وقد تم تحديد قطاع الدواجن على أنه أكثر القطاعات تضررا في ثلاث محافظات وخاصة في القادسية حيث انخفض سعر الدجاج إلى ١٤٠٠ دينار للكيلوغرام بينما بقيت تكلفة الإنتاج عند ٢،٠٥٠ دينار للكيلوغرام. وطبقاً لبيانات أسعار برنامج الأغذية العالمي، فإن متوسط أسعار لحوم الدجاج في سوق القادسية الرئيسي يبلغ ٣٠٠٠ دينار عراقي للكيلو. بناءً على هذه النتائج، توقع المسؤولون الحكوميون أن المزارعين سيحتاجون بشكل عاجل إلى الوصول إلى المدخلات والوصول إلى الأسواق والدعم المالي على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة. كشفت مؤشرات مصادر المعلومات الرئيسية أن القدرة على الوصول إلى الأراضي والثروة الحيوانية والوصول إلى المعلومات والوصول إلى المياه كانت من الاهتمامات الأساسية التي ينبغي مراقبتها ومعالجتها عن كثب.

منذ بداية تفشي الجائحة، لاحظ المسؤولون الحكوميون أن هناك ازدياد في هجرة الأفراد من المدينة إلى المناطق الريفية خاصة في كركوك وديالى ربما لتجنب التجمعات والازدحام. وقد عزا العديد من المدلين بالبيانات بأن الزيادة في الإنتاج الزراعي تعود إلى الأسر المهاجرة التي استأنفت الأنشطة الزراعية. على الرغم من تحركات السكان وزيادة الإنتاج، لم يلاحظ اغلب المسؤولون الحكوميون زيادة في الصراع الاجتماعي أو الخلافات حول الوصول إلى الموارد الطبيعية. أفاد مسؤول إرشادي واحد فقط أنه منذ فرض القيود على الحركة، حدثت خلافات و / أو نزاعات حول الوصول إلى الأرض والمياه. على الرغم من أنها حدثت قبل الجائحة إلا أنها كانت نادرة الحدوث.

ومع ذلك، فإن تأثير توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكلفته والحصول عليه يمكن أن يكون له تأثيرات واسعة النطاق على العلاقات بين المجتمعات وداخلها وينبغي رصدها عن قرب. يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى تأجيج التوترات أو زيادة الاضطرابات الاجتماعية. في الوقت الحالي، من الصعب تحديد التأثير الحقيقي لكوفيد-١٩ على التماسك الاجتماعي في العراق لكن النتائج المسجلة في بلدان أخرى تشير إلى أن دورة انعدام الأمن الغذائي وخطر الصراع يمكن أن تزداد في سياقات معينة بسبب الجائحة. تشمل المخاطر النهب وأعمال الشغب والمظالم المتعلقة بالاستهداف واختيار المستفيدين من الاستجابة لكوفيد-١٩، والتصورات السلبية تجاه الحكومة والوكالات المنفذة. علاوة على ذلك، يمكن للجماعات المسلحة الغير مرتبطة بالدولة أن تستغل الاهتمام الحكومي المنصرف نحو أمور مهمة أو تحاول تحويل موارد المساعدات لتحقيق مكاسبها الخاصة. كما يمكن أن يصبح ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة عاملاً دافعاً للانضمام إلى الجماعات المسلحة.

أ. الاستيرادات والاحتياطات الغذائية

أصبح العراق يعتمد بشكل متزايد على الاستيرادات الغذائية لتلبية الطلب المحلي. حيث زادت الاستيرادات الغذائية من ٢ مليار دولار أمريكي إلى ١١ مليار دولار (من ١٩ إلى ٢١٪ من إجمالي الاستيرادات) بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠١٧، مدفوعة بالنمو السكاني[١٢]. على الرغم من حصاد محصول القمح الناجح لعام ٢٠٢٠، مفن المرجح أن يستورد العراق القمح لتعزيز احتياطياته الغذائية الاستراتيجية[١٣]. من جهة أخرى، أعلنت لجنة الزراعة في مجلس النواب أنه سيتم تصدير ٩٠٠ ألف طن من الشعير الشتوي حيث تجاوز الإنتاج الاحتياجات المحلية[١٣].

استمر استيراد وتصدير المدخلات والمنتجات والمواد الغذائية الزراعية على الرغم من الإغلاق بسبب كوفيد-١٩؛ ومع ذلك، فقد تأثرت سلاسل التوريد الوطنية سلباً خلال الأشهر القليلة الماضية. بالإضافة إلى المعابر الحدودية المحدودة وخفض ساعات العمل الحكومية، قد تستمر ثلاثة عوامل أخرى في التأثير على سلسلة الإمداد الغذائي، بما في ذلك سلسلة إمدادات الإغاثة الإنسانية. أولا، زادت الضربات الجوية المستمرة بين المناطق الحدودية التركية / الإيرانية وحكومة إقليم كوردستان من مخاطر سلسلة التجهيز وارباك التجارة؛ ومع ذلك، حتى كتابة هذا التقرير، لم يتم الإبلاغ عن أي تأثير مباشر.ثانيا، تواصل وزارة الزراعة فرض قيود استيراد على بعض المواد الغذائية، بالإضافة إلى تقييد حركة هذه السلع بين إقليم كوردستان وبقية الاجزاء الفيدرالية من العراق. واصلت الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان المفاوضات لإدخال آلية لمراقبة المعابر الحدودية في إقليم كوردستان، وهي جزء من مناهج مركزية لتوحيد إجراءات الاستيراد. ثالثا ، في محاولة لمكافحة الفساد، نشرت الحكومة قوات الأمن في ١٤ معبراً حدودياً. الجيش العراقي مسؤول الآن عن المعابر[١٤].

٤. الحصول على الغذاء واستقراره

أ. وجهات نظر العمل والعمالة في قطاع الأغذية والزراعة

استؤنف النشاط الاقتصادي تدريجياً في جميع أنحاء البلاد لا سيما حول المراكز الحضرية. حلل برنامج الأغذية العالمي تركيز المستويات الشهرية المتوسطة لثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) المستمدة من صور الأقمار الصناعية. يعتبر ثاني أكسيد النيتروجين من الغازات النزرة الهامة المرتبطة بالأنشطة البشرية، وتحديداً الوقود الأحفوري الصناعي واحتراق الكتلة الحيوية. لوحظت تركيزات أعلى من ملوثات الهواء في تموز بالمقارنة مع عمليات الإغلاق الصارمة في شهر نيسان، خاصة حول المناطق الحضرية مثل بغداد والبصرة وأربيل ونينوى وكربلاء والنجف مما يشير إلى أن الأسواق والأنشطة الاقتصادية قد بدأت بالتعافي على الرغم من أنها لم تصل الى مستويات ما قبل كوفيد-١٩ (الشكل ٤).

الشكل ٤: تركيز ثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) في نيسان وحزيران ٢٠٢٠ كمؤشر بديل للنشاط الاقتصادي (المصدر: برنامج الأغذية العالمي).

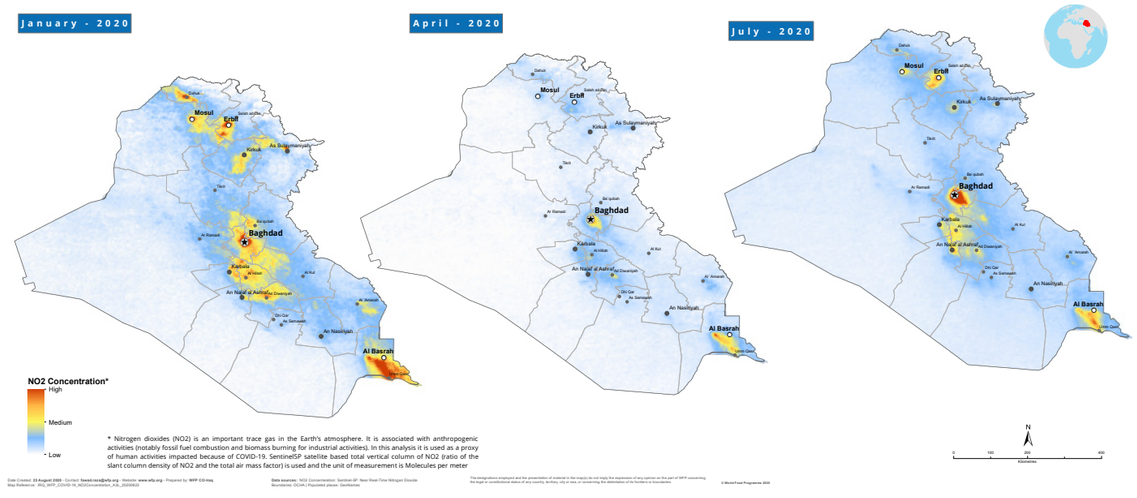

وفقًا لدراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية[١٥]، أفادت ٩١٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية والزراعة أن عملياتها التجارية تأثرت بشكل معتدل أو شديد بالجائحة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الإغلاق المؤقت (٨٣٪)، انخفاض الخدمات اللوجستية (٣٣٪) وعدم دفع العملاء فواتيرهم (٢٣٪). ذكرت ٥٣٪ من الشركات أن لديها مشكلات في الحصول على المنتجات محلياً، و ٧٥٪ قالت أنها شهدت مبيعات محلية منخفضة. واستجابة لذلك، خفضت الشركات الصغيرة والمتوسطة العمالة بشكل مؤقت، بما في ذلك عدم دفع الرواتب (٣١٪)، والاستغناء عن الموظفين بشكل دائم (١٣٪). تأثر الرجال والنساء على حد سواء بتخفيض عدد الموظفين؛ ومع ذلك، كانت الفجوة بين الجنسين في قطاع الأغذية والزراعة واسعة بالفعل. أفاد ٥٧٪ من الشركات أنها معرضة لخطر الإغلاق الدائم، و ٢٤٪ في غضون ثلاثة أشهر أو أقل و ٣٣٪ في ستة أشهر أو أكثر. حددت الشركات الصغيرة والمتوسطة التدابير الحكومية التي من شأنها أن تساعدها في التعامل مع أزمة فيروس كورونا، وشملت الاقتراحات إعفاءات[١٦] إغلاق لقطاعات معينة (٦٨٪)، ودعم الإيجار (٥١٪) ودعم الأفراد العاملين لحسابهم الخاص (٤٤٪). في الواقع، ستدعم إعفاءات الإغلاق لبعض القطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير.

أجرت منظمة الأغذية والزراعة مسحًا عبر الإنترنت مع البائعين في جميع أنحاء البلاد لفهم تأثير فيروس كوفيد-١٩ على الأعمال التجارية الزراعية ووصول المزارعين إلى المدخلات.[١٧] ذكر غالبية البائعين أن عملياتهم استمرت على الرغم من الجائحة. عرض ٧١٪ من البائعين نفس مجموعة المنتجات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي؛ ومع ذلك ، أبلغ ٩١ ٪ عن صعوبات في نقل البضائع واضطرارهم إلى تغيير موردیهم. أفاد العديد من البائعين أن التكاليف انخفضت أو ظلت مستقرة (٥٨٪)، وصرح ٤٥٪ أن أسعارهم ازدادت. تحول الطلب أيضا حيث شهد ٨٣٪ من البائعين انخفاضًا متوسطًا إلى قويًا في المبيعات خلال الشهر الماضي. لاحظ البائعون أيضًا أن طلب العميل قد تغير (٩٣٪)، مع انخفاض في عدد العملاء وكمية المنتجات المشتراة وتغير في أنواع المنتجات المشتراة وزيادة تفضيل المنتجات الأرخص. كما ذكر حوالي ٧٣٪ أن العملاء قاموا بشراء القليل أو الكثير عن طريق الائتمان. كان غالبية البائعين على استعداد لتقديم هذه الخدمة للحفاظ على قاعدة عملائهم.

على الرغم من أن المعلومات الحكومية الرئيسية قد حددت الوصول إلى المدخلات كعامل محدد رئيسي للمزارعين، إلا أن هذه النتائج تشير إلى أنه اكثر درجة هو عدم القدرة على تحمل تكاليف المدخلات، بدلاً من أغلاق بائعي المدخلات ، أو القدرة على توفير السلع الضرورية. ومع ذلك، قد يتطور هذا الأمر؛ فلم يكن ٤١ ٪ من بائعي المنتجات الزراعية متأكدين مما إذا كانوا سيحتاجون إلى تغيير أسعارهم، أو ما إذا كان لديهم إمدادات كافية للشهر المقبل. توقع غالبية البائعين (٤٥٪) مواجهة صعوبات أكبر في تشغيل أعمالهم في الشهر المقبل. ولم تتوقع العديد من الشركات الزراعية الاضطرار إلى إغلاق أعمالها في الأشهر الثلاثة المقبلة؛ ومع ذلك، وقد كان حوالي ٣٢٪ منهم غير متيقنين و ٢١٪ اعتقدوا أن إغلاقهم الوشيك محتمل.

ركز نظام رصد الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي (المعروف سابقًا باسم نظام mVAM) على تجار الأغذية بالتجزئة على وجه التحديد. شهد حوالي ٤٠٪ ممن اجابو من تجار الأغذية بالتجزئة انخفاضًا في المبيعات بسبب كوفيد-١٩ بينما أبلغ ٤٥٪ عن عدم وجود تغيير (الشكل ٧). أبلغ ١٥٪ فقط عن زيادة في المبيعات. سجل معظم تجار التجزئة من محافظات البصرة ودهوك والمثنى والسليمانية انخفاضًا في المبيعات، بينما سجل معظم تجار التجزئة في الأنبار ارتفاعاً في المبيعات. كانت تدابير التخفيف من كوفيد-١٩ الأكثر شيوعًا هي توفير معقم اليدين للعملاء وتشجيع الجميع على ارتداء الأقنعة. تم الإبلاغ عن قيود الحركة باعتبارها التحدي الأكبر في حين أشار البعض أيضاً إلى انخفاض الطلب ومشاكل السيولة.

على الرغم من هذه التحديات، أظهر مؤشر وظائف السوق عبر الأجهزة المحمولة لبرنامج الأغذية العالمي (mMFI) أن وظائف السوق لتجار التجزئة للمواد الغذائية تتحسن في جميع أنحاء البلاد. عند مقارنة بيانات مؤشر وظائف السوق عبر الأجهزة المحمولة في نيسان (الجولة الأولى) مع بيانات تموز (الجولة السابعة)، فقد تحسنت النتائج الإجمالية في جميع المحافظات لمؤشر وظائف السوق عبر الأجهزة المحمولة (الشكل ٥). وكانت الأسعار هي الأكثر تقلباً من بين جميع أبعاد السوق، خاصة في كركوك (الشكل ٦).

الشكل ٥: درجات مؤشر وظائف السوق عبر الأجهزة المحمولة حسب المحافظة؛ مؤشر يحلل أربعة أبعاد للسوق (مجموعة متنوعة من السلع الأساسية والسعر والتوافر والمرونة) بناءً على استطلاعات الرأي عبر الهاتف مع تجار التجزئة ويقيم كل بُعد بمعدل من ٠ إلى ١٠، حيث يمثل الرقم ١٠ اداء وظيفي عالي.

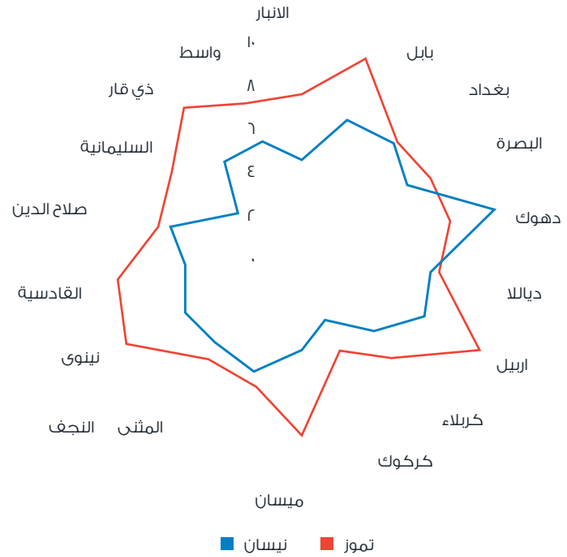

الشكل ٦: درجات مؤشر وظائف السوق عبر الأجهزة المحمولة لكل محافظة ، مقسمة إلى كل من الركائز الأربع: التنوع المتعدد والتوافر والأسعار والمرونة.

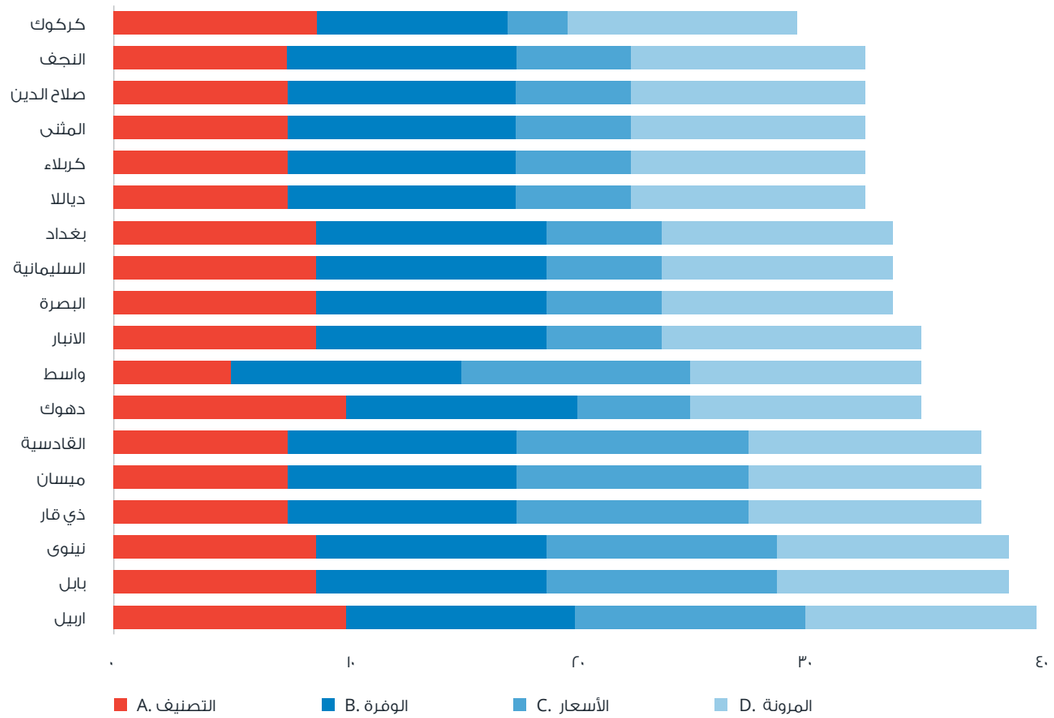

التشكيلات متعددة القطاعات؛ تحسنت درجة التصنيف متعدد القطاعات في العراق في جميع أنحاء البلاد مقارنة بشهر نيسان. وبالتالي، يتمتع الناس بخيار الحصول على مجموعة متنوعة من المواد الغذائية وغير الغذائية. يشير هذا أيضاً إلى عودة الأنشطة الاقتصادية وفتح أسواق تحمل مواد غير أساسية (الشكل ٧).

الشكل ٧: درجات الركائز المتعددة لكل محافظة في نيسان وحزيران. يشير بُعد التصنيف متعدد القطاعات إلى السلع الأساسية التي يمكن شراؤها في السوق ومقدار الخيارات المتاحة. تشمل فئات السلع الأساسية الطعام والمأوى والمستلزمات المنزلية الأساسية ومياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية.

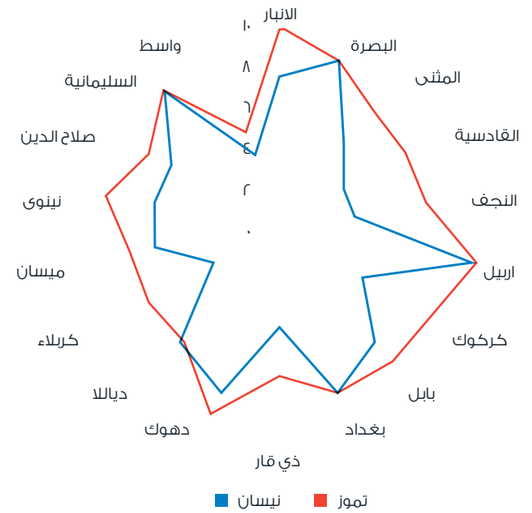

التوفر: كان متوسط درجة التوفر في جميع المحافظات ١٠ باستثناء كركوك حيث كانت درجة التوافر ٨,٣ خلال الجولة ٧ (الأسبوع الرابع من تموز). ومن ثم فإن توافر المواد الغذائية وغير الغذائية في الأسواق كان جيدًا في جميع أنحاء البلاد (الشكل ٨).

الشكل ٨: أبعاد التوافر لكل محافظة مقارنة بين شهري نيسان وتموز. يشير عمود التوافر إلى الوجود المادي للسلع في السوق بكميات كافية. يقوم بتقييم ما إذا كانت بعض المنتجات نادرة أو من المحتمل أن تصبح أكثر ندرة على المدى القصير.

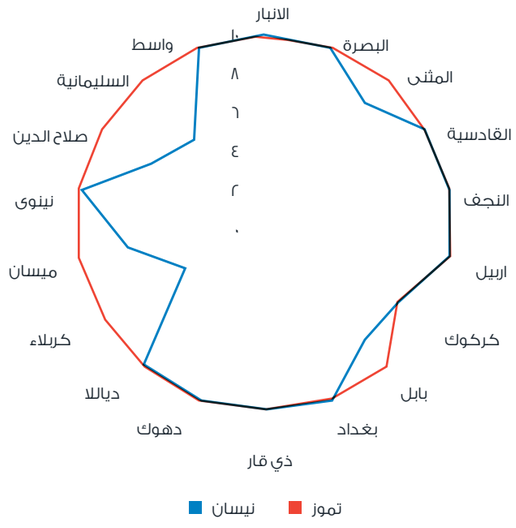

الأسعار: أظهر تحليل مؤشر وظائف السوق عبر الأجهزة المحمولة لبيانات الجولة السابعة أن الأسواق في كركوك سجلت أدنى درجة سعر (٢,٣). وسجلت كل من واسط والقادسية وأربيل وبابل وذي قار وميسان ونينوى الدرجة القصوى ١٠. وشهدت الأسواق في دهوك والنجف تغيرا سلبيا كبيرا مقارنة بدرجاتها في نيسان. كان المحرك الرئيسي هو تقلب الأسعار. تجار التجزئة لم يتمكنوا من التنبؤ بأسعار السلع للأسبوع التالي (الشكل ٩).

الشكل ٩: ركيزة السعر لكل محافظة، مقارنة بين درجات نيسان وتموز. يقيس بُعد السعر لمؤشر وظائف سوق الأجهزة المحمولة سمتين أساسيتين لركيزة السعر، أي الاتجاه / المستوى والتقلب / الاستقرار. الأول مرتبط بتغير السعر (كيف تغيرت الأسعار مقارنة بالشهر السابق) والثاني يرتبط بإمكانية التنبؤ (إذا كان بإمكان تجار التجزئة توقع أسعار السلع التي يبيعونها للأسبوع التالي).

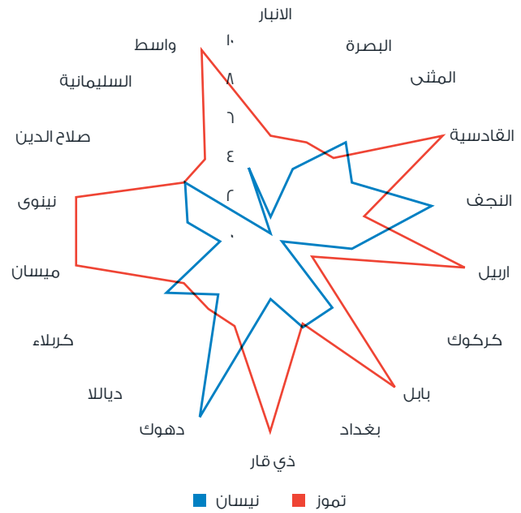

المرونة: سجلت الأسواق خلال شهر تموز في جميع أنحاء العراق درجات مرونة مثالية (١٠ من ١٠) مما يشير إلى أن الأسواق كانت تستجيب للاحتياجات. أفاد تجار التجزئة الذين تمت مقابلتهم أنهم يمتلكون مخزونات كافية تكفي لمدة أسبوع واحد على الأقل وكانوا واثقين أيضاً من تجديد مخزونهم في غضون أسبوع واحد عند الحاجة.

واصل اتحاد النقد في العراق (CCI) تنفيذ مسح وجهة نظر المستفيد في السوق (BeneMark) مكملاً المسوحات الأخرى من خلال التركيز على تصورات الأسر للأسواق في المناطق المتأثرة بالصراع. يقوم اتحاد النقد في العراق كل أسبوعين بتقييم ١٦٠ أسرة بالوصول إلى ١٠ أسر لكل قضاء في خمس محافظات (الأنبار، ديالى، كركوك، نينوى، صلاح الدين). يقدم المسح مقطعًا عرضيًا للأسر الهشة اجتماعيًا واقتصاديًا في الأقضية، ويقدم نتائج إرشادية للتغيرات الناجمة عن الجائحة. أظهرت البيانات بين ١ حزيران و ٣ آب أن السلع الأكثر شيوعًا التي تم شراؤها من قبل الأسر ظلت كما هي في الشهرين السابقين – الزيت النباتي والأرز والمحاليل المطهرة والمنظفات والصابون. أبلغ ٦٠٪ من الأسر عن زيادة في سعر سلعة واحدة أو أكثر مقارنة بأسعار ما قبل كوفيد-١٩ وهو انخفاض بنسبة ١٠٪ مقارنة بالشهرين السابقين. وبالمثل، يبدو أن النقص تعاني منه نسبة أقل من الأسر (انخفاض بنسبة ١٤٪) أي ما مجموعه ٣٤٪ من المستجيبين. ظلت السلع التي تتعرض الى النقص في أغلب الأحيان كما هي – المطهرات والمنظفات والأرز والزيت النباتي والعدس. أبلغت ٤٪ من الأسر في المتوسط عن إغلاق متاجرها المحلية خلال هذين الشهرين. بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في المناطق التي تم فيها إغلاق المتاجر المحلية، لم يتمكن ١٧٪ من الوصول إلى متجر آخر مفتوح. وبالتالي، تشير نتائج مسح كل من مؤشر وظائف السوق عبر الأجهزة المحمولة والسوق المستفيدة إلى أن الأسواق قد تحسنت خلال الأشهر القليلة الماضية؛ ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى جمع البيانات الدقيقة لتحديد الأماكن التي لا تزال قضايا عدم كفاءة الغذاء أو الوصول اليه تعد مصدر قلق.

ب . اتجاهات اسعار الغذاء

لم يشهد متوسط أسعار السلع الأساسية في تموز أي تغير كبير شهريًا على المستوى الوطني. ومع ذلك، ارتفعت أسعار الأرز بنسبة ١٤٪ مقارنة بشهر تموز من العام الماضي. لوحظت أهم التغيرات السنوية في أسعار الأرز في المثنى (من ١٠٠٠ دينار إلى ١٧٥٠ دينار للكيلوغرام)، والقادسية (١،٢٩٢ دينار عراقي إلى ١،٧٥٠ دينار عراقي للكيلوغرام) وميسان (١،٥٠٠ إلى ٢،٠٠٠ دينار عراقي للكيلوغرام).

تشير التقارير الأخيرة إلى أن إنتاج المحاصيل الصيفية كان وفيراً هذا الموسم. وأكدت الحكومة على أهمية فرض حظر الاستيراد الحالي و / أو التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية المنتجة محلياً. على الرغم من هذه السياسات التمكينية، فقد تذبذبت أسعار الخضار على مدى الشهرين الماضيين. على الرغم من أن التقلبات الموسمية في الأسعار هي أمر طبيعي، فقد أدى تقييد الحركة بين المحافظات إلى انخفاض كبير في الأسعار في المحافظات المنتجة وزيادة الأسعار في المحافظات المستهلكة.

على سبيل المثال، انخفض متوسط أسعار البصل شهرياً بنسبة ١٥٪ في تموز. وكانت الأسعار أقل بنسبة ٥١٪ مقارنة بما كانت عليه قبل ثلاثة أشهر. ولوحظ أهم انخفاض شهري في أسعار البصل في السليمانية حيث انخفض سعر البصل من ١٥٠٠ دينار عراقي للكيلوغرام في حزيران إلى ١٠٥٠ دينار للكيلوغرام في تموز. وشهدت نينوى (من ٤١٣ دينارا الى ٢٥٠ دينارا للكيلوغرام)، والنجف (٧٥٠ دينارا الى ٥٥٠ دينارا للكيلوغرام) والانبار (٧٥٠ الى ٥٥٠ دينارا للكيلوغرام) انخفاضا ملحوظا. في حين رأت صلاح الدين زيادة بنسبة ٣٣٪ شهرياً في أسعار البصل (من ٥٦٣ ديناراً إلى ٧٥٠ ديناراً للكيلوغرام). انخفض متوسط أسعار البطاطس بنسبة ٣٩٪ مقارنة بما كان عليه قبل ثلاثة أشهر. كان متوسط الانخفاض الشهري ١٣٪. وكان أهم انخفاض في أسعار البطاطس في دهوك (من ٩٣٨ دينار إلى ٥٠٠ دينار للكيلوغرام) والنجف (٧٥٠ إلى ٥٥٠ دينار للكيلوغرام).

شهدت الطماطم انخفاضًا بنسبة ٥٤٪ في متوسط السعر مقارنةً بالأشهر الثلاثة الماضية حيث كان الانخفاض الشهري بنسبة ١٥٪ تقريباً. كانت أهم الانخفاضات الشهرية في أربيل (من ٥٦٣ إلى ٢٥٠ دينار عراقي للكيلوغرام)، دهوك (١٠٠٠ إلى ٥٠٠ دينار عراقي للكيلوغرام)، نينوى (٣٨٨ إلى ٢٢٠ دينار عراقي للكيلوغرام) والنجف (٥٠٠ إلى ٣٥٠ دينار عراقي للكيلوغرام). من ناحية أخرى، شهدت بغداد وديالى زيادة في الأسعار بنسبة ٢٥٪ شهريًا (٣٧٥ إلى ٥٠٠ دينار عراقي للكيلوغرام) في كلا المحافظتين. كانت هذه الظاهرة واضحة بين منتجي الطماطم في أربيل. في أوائل تموز، انخفض سعر الطماطم في أربيل إلى ١٠٠ دينار للكيلوغرام، ورد المزارعون بتدمير محصولهم احتجاجاً. وبالمقارنة، بلغ أدنى متوسط وطني لسعر الطماطم لعام ٢٠١٩، ٧٤٧ دينارًا للكيلو. يعزى انخفاض الأسعار إلى القيود المفروضة على الحركة بين المحافظات التي منعت نقل الطماطم إلى الأسواق ذات الأسعار المرتفعة، وتشبع الأسواق في مناطق الإنتاج الرئيسية. رداً على ذلك، أعلنت حكومة إقليم كوردستان عن خطط لإعادة فتح مصنع لمعالجة معجون الطماطم لتحويل الطماطم الزائدة عن السوق وضمان أن يتمكن المزارعون من تحقيق ربح.

الجدول٤: مكونات سلة إنفاق الحد الأدنى للعيش (SMEB)

	الكمية لكل عائلة	وحدة الوزن
سلة الامن الغذائي		
العدس	١٠	كيلو
الزيت النباتي	٤،٥٥	لتر
الأرز	١٥	كيلو
السكر	٥	كيلو
البرغل	٥	كيلو
الملح	٠،٧٥	كيلو
دقيق القمح	٣٠	كيلو
سلة النظافة		
منظفات الغسيل	١	حزمة
الفوط الصحية	٤	حزمة
الشامبو	١	قطعة
الصابون	٦	قطعة
فرشاة اسنان للكبار	٣	قطعة
فرشاة اسنان للاطفال	٣	قطعة
معجون الاسنان	١	قطعة
اكياس النفايات	١	رزمة

ارتفعت قيمة سلة إنفاق الحد الأدنى للعيش (SMEB) مقارنة بشهر حزيران بنسبة ١٪ فقط في تموز (الشكل ١٠). التغيير أكثر وضوحا (٩٪) بالمقارنة مع تموز من العام الماضي.

الشكل ١٠: سلة إنفاق الحد الأدنى للعيش (SMEB: الأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية) مقارنة بسلة أغذية التحويلات القائمة على النقد (CBT).

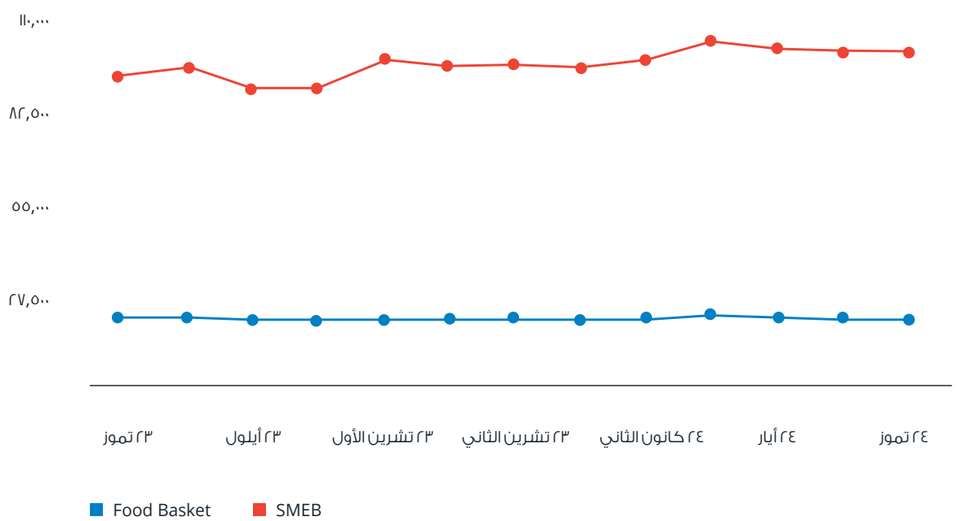

أ . استهلاك الغذاء في الاسرة

استمر نظام رصد الجوع (HMS) التابع لبرنامج الأغذية العالمي في جمع البيانات حول الأمن الغذائي للأسر وتوفير الأدلة اللازمة لاتخاذ القرار وتخطيط السياسات. يُشار إلى عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء، كما تم حسابه بناءً على مؤشر سبعة أيام، باسم سجل استهلاك الغذاء (FCS) . في العراق ، تحسن سجل استهلاك الغذاء بشكل ملحوظ في مناسبتين دينيتين، عيد الفطر وعيد الأضحى، وهو تحسن مرتبط بزيادة العطاء الخيري. ينخرط المسلمون في الأعمال الخيرية السنوية المعروفة باسم الزكاة خلال شهر رمضان المبارك الذي ينتهي بعيد الفطر. يُتوقع تقليديًا من الأثرياء أن يتقاسموا ٢,٥٪ من جميع أصولهم مع الفقراء كل عام مع حدوث غالبية العطاء خلال هذا الوقت. كما زاد استهلاك اللحوم بين الطبقات الفقيرة خلال عيد الأضحى حيث يتم عادة تقديم ثلث لحوم الحيوانات المقدمة كقربان للأشخاص المستضعفين. خلال فترة حظر التجول في شهر نيسان، كان ٧٪ من السكان لايستهلكون كميات كافية من الغذاء ، وانخفضت هذه النسبة إلى ٥٪ بحلول نهاية شهر أيار.

بعد احتفالات عيد الفطر ، ارتفعت هذه النسبة إلى ٩,٣٪ خلال الأسبوع الأول من شهر تموز، لكنها انخفضت إلى حوالي ٧٪ خلال عيد الأضحى في شهر آب قبل أن ترتفع مرة أخرى (الشكل ١١). وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل حوالي ١,٥٪ من الأشخاص بعدم كفاية في استهلاك الغذاء خلال التحليل الشامل للأمن الغذائي والضعف (CFSVA) في عام ٢٠١٦. تلتقط HMS بدقة هاتين الظاهرتين المشهورتين ، مما يزيد الثقة في إمكانية استخدام نظام رصد الجوع كنظام إنذار مبكر للأمن الغذائي في العراق.

الشكل ١١: العدد التقديري للأشخاص الذين لديهم سجلات غير كافية لاستهلاك الغذاء كما وفرها نظام رصد الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي بين نيسان – آب لعام ٢٠٢٠.

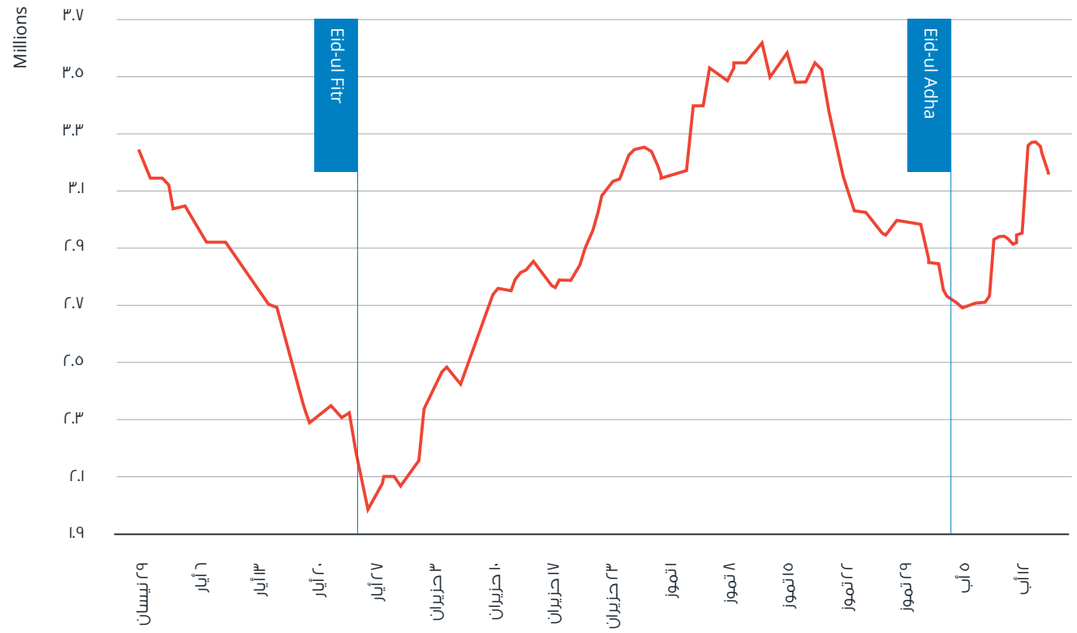

أفاد نحو ١٣,٧٪ من المستجيبين والذين يمثلون حوالي ٥,٣ مليون شخص باستخدام استراتيجيات التأقلم السلبية لتلبية احتياجاتهم الغذائية في ٩ آب.[١٨] كما كشف نظام رصد الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي أن حوالي ٢٦,٦٪ من السكان يواجهون تحديات في الوصول إلى السوق ومحلات البقالة ويرجع ذلك أساسًا إلى قيود الحركة أو مخاوف من الإصابة. كان هذا الرقم سابقاً في ايار هو ٣٦٪، لذا يبدو أن الظروف وإمكانية الوصول المادي إلى الغذاء تتحسن. وبالمثل تحسن الوصول إلى الخدمات الصحية حيث أفاد ٢٦,٥٪ من الأشخاص بوجود تحديات في الوصول إلى الخدمات الصحية ويرجع ذلك أساسًا إلى نقص الأموال أو القيود المفروضة على الحركة، في حين كانت نسبة من أبلغ في ١٨ ايار عن تحديات في الوصول إلى المرافق الصحية هي ٣٣,٣٪.

أثرت تدابير التخفيف من كوفيد-١٩ مثل حظر التجول والإغلاق سلبًا على فرص العمل للعمال الذين يكسبون قوتهم يوميا والعمال ذوي الدخل المنخفض، وبالتالي قدرتهم على كسب الدخل. ان محددات التجارة (ToT) هو تدبير مباشر للوصول إلى الغذاء وتقدير المقدار الذي يمكن أن يشتريه أجر عامل غير ماهر من سلعة معينة. تُعد الاتجاهات الزمنية لمحددات التجارة بمثابة مؤشر بديل جيد إذا كانت الفئات الهشة يعانون من انخفاض القدرة على شراء الطعام. ساعدت أسعار دقيق القمح المستقرة في الحفاظ على شروط التجارة؛ ومع ذلك، أثرت نفقات الصحة والنظافة الإضافية على قدرة الشخص على شراء ما يكفي من الطعام لأسرته. يوضح الرسم البياني أن شروط التجارة بقيت مستقرة نسبياً على مدار الأشهر الثلاثة الماضية؛ ومع ذلك ، لم تصل إلى مستويات ما قبل كوفيد-١٩ (الشكل ١٢). يمكن للأجر اليومي للعامل الغير الماهر شراء ٣١ كيلو غرام من دقيق القمح قبل كوفيد-١٩؛ ومع ذلك ، فقد انخفض هذا إلى ٢٧ كيلو غرام. وكان أكبر انخفاض في كركوك (٤١٪) وصلاح الدين (٢٠٪).

الشكل ١٢: شروط التجارة لدقيق القمح التي تحسب كمية القمح التي يمكن أن يشتريها أجر عامل غير ماهر (بالكيلوغرام).

٥. الابتكار الرقمي
للأمن الغذائي

يمكن الإشارة إلى الابتكار الرقمي في القطاع الزراعي قد يكون الثورة الزراعية القادمة. تنتشر تقنيات الهواتف المحمولة وخدمات الاستشعار عن بعد والحوسبة الموزعة في جميع أنحاء العالم ويمكنها تحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل عدم تناسق المعلومات وعدم كفاءة السوق وتقليل تكاليف المعاملات وتبسيط سلاسل التوريد. إذا تم تعزيز الابتكار الرقمي بفاعلية، يمكن أن يجعل قطاع الأغذية الزراعية أكثر كفاءة وشمولية واستدامة بيئية من خلال جمع وتحليل ونقل البيانات حول أنظمة الأغذية الزراعية وربط أصحاب المصلحة المعنيين آنياً[١٩].

أصبحت الحلول الرقمية في ضوء تأثيرات كوفيد-١٩ أكثر أهمية من أي وقت مضى للسماح للحكومات والوكالات والقطاع الخاص بتكييف عملياتهم مع "الوضع الطبيعي الجديد"، لا سيما متطلبات التباعد الجسدي وقيود الحركة. يمكن أن يساعد اعتماد هذه الأدوات الآن في تقليل تأثير كوفيد-١٩، وكذلك تحسين المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية. إن الاستثمار في التحول الرقمي للعراق سيمكن البلاد من التعافي بشكل أسرع من الجائحة وتحقيق أهداف طويلة الأمد لهذا القطاع.

النظام البيئي الرقمي في العراق آخذ بالتحسن وقد التزمت الحكومة بالاستثمار في هذا القطاع. تحدد منظمة الأغذية والزراعة[٢٠] الشروط التالية اللازمة للتحول الرقمي: (١) السياسات الداعمة والتكنولوجيات المتاحة والميسورة التكلفة والقوى العاملة المُدرّبة؛ و (٢) الظروف التمكينية التي تسهل اعتماد التقنيات مثل استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي والمهارات الرقمية ودعم ريادة الأعمال الزراعية وثقافة الابتكار. لقد قطع العراق اشواط واسعة في مجالات معينة، بينما كان أبطأ في اللحاق بالركب في مجالات أخرى. تنص رؤية العراق ٢٠٣٠ صراحة على أن التحول الرقمي "في المجتمع هي أولوية وتشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهدافها. كما التزمت الحكومة علنًا بالنهوض بالاقتصاد الرقمي خلال منتدى ٢٠٢٠ حول الاقتصاد الرقمي وتنمية ريادة الأعمال في المشرق لضمان وصول السكان إلى الإنترنت عالي السرعة ومناسب التكلفة وتطوير بنية تحتية للدفع الرقمي قابلة للتشغيل البيني وتقديم خدمات حكومية عبر منصات رقمية موثوقة.[٢١] مع تحسن الأمن والاستقرار بعد عام ٢٠١٧، تمكن العراق من تركيب كابلات ألياف ضوئية جديدة والتي أدت إلى نمو عدد مشتركي النطاق العريض المتنقل. في عام ٢٠١٩، كان ما يقرب من ٩٦٪ من سكان العراق مشتركين في خدمات الهاتف المحمول و ٤٩٪ يستخدمون بنشاط الإنترنت عبر الهاتف المحمول.[٢٢] حاليا، تغطي شبكات الجيل الثالث ٩٣٪ من مشتركي الهاتف المحمول في العراق.[٢٣]

على الرغم من التزام الحكومة بتنمية الاقتصاد الرقمي، لا يزال العراق متخلفًا عن الركب عن دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. استعرضت المبادرة التقنية للبنك الدولي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقتصاد الرقمي عبر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقامت بتقييم كل دولة عبر خمس ركائز: البنية التحتية الرقمية والمنصات الرقمية والخدمات المالية الرقمية وريادة الأعمال الرقمية والمهارات الرقمية. كان أداء العراق أقل من المعدل المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجميع الركائز. تواجه المجتمعات الريفية على وجه الخصوص، عدم المساواة وتحديات في الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت عموماً. لا تزال هناك فجوة كبيرة في توسيع شبكات النطاق العريض عالية السرعة لسكان الريف في العراق. لا تزال التحديات منتشرة في كل مكان في مجال أمن الحاسوب وحماية البيانات واستبدال العمالة وإعادة التعليم وخطر خلق فجوة رقمية بين القطاعات أو حتى الأفراد ذوي القدرات المختلفة على تبني تقنيات جديدة مما يعيق قدرة العراق على تحويل قطاع الأغذية الزراعية.

الجدول٥: أداء الاقتصاد الرقمي حسب الركائز. المصدر: المبادرة التقنية للبنك الدولي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

قيم الاقتصاد الرقمي (٠ – ١٠)			
الركائز	**العراق**	**متوسط الشرق الاوسط وشمال افريقيا**	**متوسط الشرق الاوسط وشمال افريقيا باستثناء GCC**
البنية التحتية الرقمية	٣,٨٣	٥,٠١	٤,١٧
المنصات الرقمية	٤,٠٨	٥,٤٤	٤,٨١
الخدمات المالية الرقمية	٣,٤٧	٥,٣٤	٤,٣٩
ريادة الاعمال الرقمية	٢,٩٥	٤,١٨	٣,٥٥
المهارات الرقمية	٢,٨٣	٤,٦٨	٣,٩٤

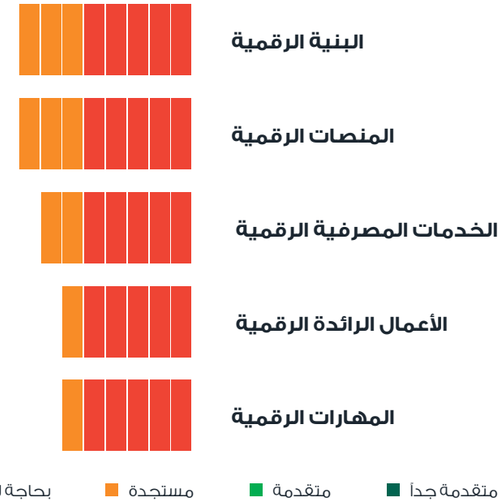

لإطلاق إمكانات التقنيات الرقمية وضمان النمو الشامل، يجب على العراق تحسين جودة البنية التحتية الرقمية وغير الرقمية وإدخال سياسات ولوائح تمكينية وبناء القدرات البشرية على استخدام الأدوات الرقمية وضمان الاستدامة البيئية للتطورات الرقمية. ان الخدمات العامة التي تعمل على تحسين البنية التحتية بما في ذلك سرعة اتصال الهاتف المحمول والإنترنت في المناطق الريفية وتقليل التكلفة على المستخدمين النهائيين قد تسهل اعتماد التقنيات الرقمية في قطاع الزراعة. يمكن للاستثمارات التكميلية، بما في ذلك مشاريع إنشاء الطرق والكهرباء في الارياف، معالجة القيود التي تحد حالياً من اتصال المناطق الريفية بالأسواق والتجهيز بالطاقة.

لزيادة اعتماد التقنيات، يمكن لبرنامج الدعم الزراعي الحكومي النظر في إعطاء الأولوية للمدفوعات للمزارعين باستخدام التقنيات الرقمية من أجل تخصيص الموارد النادرة بكفاءة أعلى مثل اعتماد الري الذكي وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول أو خدمات الإرشاد الرقمي. يجب معالجة القضايا الشاملة مثل المساواة بين الجنسين (أو الجندرة) والعمر للتأكد من أن إدخال الأدوات الرقمية شامل. وفقًا لتحليل مرفق الجندرة في المشرق التابع للبنك الدولي، تستخدم ٧٢ امرأة فقط الإنترنت مقارنة بكل ١٠٠ رجل، وحوالي ٨٩ امرأة تستخدم الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ رجل وهي فجوة بين الجنسين تبلغ ٢٨ و ١١٪ على التوالي. يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار ٤٣,٧٪ فقط، مع معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث أقل بكثير من معدلات الرجال. يجب على القطاع العام أيضاً اعتماد سياسات بشأن الملكية والخصوصية الرقمية واستخدام البيانات لتسهيل ريادة الأعمال وحماية المستخدمين.

إن أهمية هذه الإجراءات والحاجة الملحة اليها أمران أساسيان في ضوء الأزمة العالمية الحالية واحتياجات التنمية المستدامة. تسعى الحكومة جاهدة لتبني وتعزيز التقنيات الرقمية للتخفيف من تأثير كوفيد-١٩ و "إعادة البناء بشكل أفضل" وتحسين كفاءة الخدمات العامة وخلق بيئة تمكينية لرقمنة قطاع الأغذية الزراعية. يتم تسليط الضوء أدناه على توصيات لتسهيل التبني الأوسع للتقنيات الرقمية وتسخير آثارها على سلسلة القيمة الغذائية الزراعية، إلى جانب أمثلة من العراق والمنطقة وحول العالم.

أ. الانتاج الزراعي

تقديم حوافز لتبني تقنيات الزراعة الدقيقة للمساعدة في زيادة الإنتاجية ومعالجة ندرة المياه والإدارة الغير فعالة للموارد. يمكن للتقنيات الرقمية تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مثل أنظمة الري الذكية مع التسميد المحسن[٢٤] والروبوتات والاستشعار عن بعد (الأقمار الصناعية والطائرات المسيرة) وأجهزة الاستشعار وأنظمة الحلب والتغذية الآلية. ستكون الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة بالنظر إلى الأثر المتعاقب لتغير المناخ. على سبيل المثال، تعمل الزراعة الدقيقة على تحسين كمية ونوعية الإنتاج الزراعي مع استخدام كميات أقل من المياه والطاقة والأسمدة والمبيدات. يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ مع تقليل البصمة البيئية. على سبيل المثال، يستخدم ٤٠٠٠٠ مزارع في الهند تطبيقاً للهاتف المحمول يسمى Nano Ganesh (نانو غانيش) للتحكم في مضخات الري الخاصة بهم وبالتالي توفير المياه والطاقة والوقت.[٢٥]

تعمل هذه الجهود الرقمية بشكل جيد جنبًا إلى جنب مع المبادرات الأخرى للاستثمار في التقنيات الحديثة ، مثل الري بالتنقيط وأنظمة إدارة المياه الأكثر فعالية والتي تدعم الإنتاج الزراعي وسبل العيش الريفية التي تفاقمت بسبب تغير المناخ.

إدخال الأدوات المالية الرقمية وتمكين السياسات العامة من تعزيز الشمول المالي، لا سيما بين سكان الريف والمزارعين. يمكن للتقنيات المالية الرقمية أن تساعد المزارعين الريفيين على الانضمام إلى القطاع المالي الرسمي مما يزيد أيضاً من وصولهم إلى أشكال الائتمان والقروض التي لا يمكن الوصول إليها من قبل الأفراد "غير المتعاملين مع البنوك". يقلل التمويل الرقمي أيضاً من تكلفة المعاملات ويشجع على اعتماد العقود الذكية وهي أداة مرنة لتخفيف المخاطر ومنخفضة التكلفة وآمنة وقابلة للتخصيص للعديد من المخاطر والمدفوعات (الكبيرة والصغيرة) مع تكاليف معاملات هامشية. يوجد عدد من أدوات التخفيف من المخاطر الرقمية مع أمثلة رائعة تنبع من شرق إفريقيا مثل (AcreAfrica و Arifu و Cellulant و Juhidi Kilimo).

يمكن تعزيز التمويل الرقمي من خلال وضع سياسات تمكينية للمدفوعات الرقمية وإنشاء نظام دفع رقمي قابل للتشغيل البيني. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تسهيل الروابط بين شركات الاتصالات التي تروج للمدفوعات الإلكترونية مع موفري الائتمان عبر الإنترنت. يعد الإطار المناسب لحماية المستهلك، والشبكات الرقمية الموثوقة، والسياسات المصرفية والاتصالات التي تدعم الخدمات المالية الرقمية، كلها مكونات مهمة لتطوير نظام مدفوعات رقمية وظيفي.

يعمل برنامج الأغذية العالمي في العراق مع متاجر المواد الغذائية في مخيمات العائلات النازحة واللاجئة لقبول المدفوعات الجديدة "غير النقدية" عن طريق الهاتف المحمول. كان برنامج الأغذية العالمي يخطط منذ فترة طويلة لتجربة المعاملات غير النقدية والاستفادة من الحلول الموجودة التي طورها موفرو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وكان كوفيد-١٩ هو الحافز لتسريع المسار التجريبي. تعد (آبل بي و اندرويد بي وامبيسا) (Apple Pay, Android Pay and M-PESA) أمثلة على الحلول الرقمية غير النقدية التي تزيد من الشمول المالي. امبيسا (M-PESA) في كينيا هو نظام دفع عبر الهاتف المحمول تم تقديمه في عام ٢٠٠٧ ووصل إلى ٦٥٪ من الأسر الكينية بحلول عام ٢٠٠٩ وانتشل ما يقدر بنحو ٢٪ من الأسر الكينية الريفية من الفقر. وبالمثل، فإن المعاملات غير النقدية لبرنامج الأغذية العالمي تقلل من التعامل مع الأوراق النقدية المادية وتتجنب الحركات غير الضرورية وتزيد من الخيارات حول كيفية شراء الناس للطعام بهدف تقليل مخاطر التعرض لكوفيد-١٩ مع زيادة الشمول المالي للنازحين واللاجئين.

نقل المعرفة الزراعية من خلال خدمات الإرشاد الإلكتروني وتوفير طرق فعالة من حيث التكلفة للوصول إلى عدد أكبر من المزارعين والمساعدة في منع انتشار المرض. يوفر الإرشاد الإلكتروني وصولاً مستهدفًا وآنياً إلى المعلومات حول كيفية قيام المزارعين بحل المشكلات العامة والخاصة للغاية التي تتراوح من ممارسات الزراعة المستدامة والحلول الذكية للمناخ إلى الوصول إلى الأسواق. تعتبر خدمات الإرشاد الزراعي التقليدية وجها لوجه فعالة، ولكنها تتطلب موارد كبيرة من الموظفين ودعم مؤسسي. تم تقويض نظام الخدمات الإرشادية في العراق بسبب سنوات من الصراع ونقص التمويل وعلى الرغم من توظيف كادر ارشادي في جميع أنحاء البلاد، فإن أعدادهم غير كافية للتواصل مع جميع المزارعين. كما حد كوفيد-١٩ من قدرة موظفي الإرشاد على الوصول إلى المزارعين وتقديم المعلومات المهمة في الوقت المناسب وذلك بسبب توصيات التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الحركة من قبل الحكومة. وبالتالي، يمكن للحلول الرقمية أن تملأ الفجوة وتوفر للمزارعين إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات وتحسين الإنتاجية والدخل. تشير التحليلات التلوية إلى أن نقل المعلومات الزراعية من خلال التقنيات المتنقلة يمكن أن يزيد الغلة بنسبة ٤٪ واعتماد المدخلات الكيميائية الزراعية الموصى بها بنسبة ٢٢٪.[٢٦]

هناك أمثلة عديدة لمنصات خدمة الإرشاد الرقمي الفعالة. في شرق إفريقيا، لدى "وي فارم" (WeFarm) أكثر من مليوني مزارع منخرطين في اعمال زراعية صغيرة يشاركون في منصة تبادل المعلومات فيما بينهم والتي تربطهم أيضاً بتجار التجزئة والعلامات التجارية لتنمية أعمالهم (https://wefarm.co/). في الهند، "بلانتكس" (Plantix) هو تطبيق يستخدم على برنامج WhatsApp يستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمساعدة المزارعين على تشخيص الآفات والأمراض ونقص المغذيات بـ ١٨ لغة مختلفة. إلى جانب القطاع الخاص والتنموي، يقدم عدد من الحكومات أيضاً خدمات رقمية لمحافظهم/ملفاتهم. تقوم منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الحكومة المصرية بتجربة منصة رقمية للخدمات الإرشادية تركز على أنظمة إنتاج الحمضيات ونخيل التمر والدواجن بالإضافة إلى مكون خاص بتغذية الإنسان. بدأت وزارة الزراعة في العراق بالمثل في الاستثمار في تطبيقات التمديد الرقمي وتجريبه وقد تلقت منظمة الفاو في العراق مؤخراً تمويلاً لدعم المبادرة والارتقاء بها.

ب. تجهيز المنتجات الزراعية

تعزيز إمكانية تتبع الأغذية لتحسين صادرات قطاع الأغذية الزراعية ومعايير سلامة الأغذية. يمكن الاستفادة من تقنية "بلوكجين" (Blockchain) وغيرها من تقنيات سجل المعلومات الموزع لتعزيز سلامة الأغذية وإمكانية التتبع. تقنيات سجل المعلومات الموزع هي قاعدة بيانات لامركزية يتم مشاركتها ومزامنتها بشكل جماعي عبر جميع المستخدمين مما يسمح بالوصول إلى قاعدة البيانات والتحقق من صحتها وتحديثها في وقت واحد عبر كيانات ومواقع جغرافية متعددة. سلسلة الكتل "بلوكجين" (Blockchain) هي أحد الأمثلة على تقنيات سجل المعلومات الموزع وله تطبيقات متعددة في قطاع الزراعة مثل زيادة اعتماد خطط تأمين منخفضة التكلفة وتحسين عمليات تسجيل ملكية الأراضي وتبسيط إدارة سلسلة التوريد الزراعي.[٢٧] تم تقديم سلسلة الكتل"بلوكجين" (Blockchain) بالفعل لتحسين إمكانية تتبع المنتج. كارفور، وهو سلسلة سوبر ماركت في فرنسا، تستخدم سلسلة الكتل "بلوكجين" (Blockchain) لتزويد المستهلكين بمعلومات مفصلة عن الدجاج الذي يتم شراءه مثل العلاجات البيطرية والطراوة ومقاييس أخرى. وبالمثل، نجحت الأوروغواي في تطوير نظام رقمي للتعقب لقطاع الثروة الحيوانية لتحسين سلامة الأغذية وصحة الحيوان وإصدار الشهادات للمنتجات. يدمج نظام المعلومات الزراعية الوطني الزراعة المتفرقة وإدارة الموارد الطبيعية والمعلومات الجديدة المتعلقة بالمناخ من ٣٢ وكالة وطنية في منصة حديثة على الإنترنت مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين.

تدعم منصة (سكوب) "SCOPE" التابعة لبرنامج الأغذية العالمي إدارة البيانات الخاصة بالتحويلات النقدية والمساعدات الأخرى المقدمة للنازحين واللاجئين والعوائل العائدة والمجتمعات المضيفة. وقد اتصلت المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة ببرنامج الأغذية العالمي لطلب استخدام نفس المنصة، وبالتالي تجنب ازدواجية العمل وتبسيط نهج إدارة البيانات للأشخاص الذين تمت مساعدتهم. يواصل برنامج الأغذية العالمي بناء قدرات الشركاء وأصحاب المصلحة لاستخدام "سكوب" في مشاريعهم الخاصة وتلبية احتياجات الناس على أفضل وجه. لقد أثبت نظام المنصة أنه رشيق وقوي وقابل للتكيف كما يتضح من استخدامه أثناء جائحة كوفيد-١٩.

ج . النقل والتجارة وتجار المفرد

تعزيز التجارة الإلكترونية والأسواق الرقمية لتجنب الاضطرابات في سلاسل القيمة بسبب الصدمات الخارجية بما في ذلك كوفيد-١٩، وزيادة الدخل في المناطق الريفية. يمكن للتجارة الإلكترونية أن تربط المنتجين مباشرة بالمستهلكين والقضاء على وسطاء السوق وتحسين شفافية الأسعار وتوفير فرص عمل جديدة للمنتجين الزراعيين الصغار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. أثناء الجائحة، أنشأت منصة التجارة الإلكترونية الصينية التي تديرها شركة "بينودودو" (Pinduoduo Inc.) قناة مبيعات مخصصة على تطبيقها للمزارعين عندما أغلقت أسواق البيع بالجملة بسبب كوفيد-١٩. في كينيا، تعمل "تويغا فود" (Twiga Foods) على سد الفجوة بين المزارعين والبائعين. تعمل منصة "تويغا فود" (Twiga Foods) وهي عبارة عن منصة تجارة رقمية تستخدم في الهاتف المحمول من شركة إلى أخرى على مطابقة العرض والطلب على نطاق صغير على الفواكه والخضروات وتقليص طبقات الوسطاء مما يؤدي إلى القضاء على الهدر وتقليل أسعار المواد الغذائية للمستهلكين النهائيين في السوق الشامل.

د . الإستهلاك

إن إدخال الابتكار الرقمي في مجال الخدمات والعمليات العامة لزيادة كفاءة وتحسين شفافية الأنشطة وتقليل التكاليف. يمكن للقطاع العام رقمنة الخدمات بما في ذلك توزيعات الدعم والخدمات الإرشادية والاراضي الممسوحة في الريف. على سبيل المثال، ٩٩٪ من الخدمات العامة في إستونيا متوفرة عبر الإنترنت مما يزيد من كفاءة الحكومة وقدرة المزارعين على الوصول إلى الخدمات.[٢٨] كما قللت الخدمات الرقمية من الاتصال الجسدي بين العمال الأساسيين، مما قلل من خطر انتقال كوفيد-١٩. يمكن للقطاع العام في العراق نشر تقنيات الاستشعار عن بعد لتحسين مراقبة استخدام الأراضي وأنظمة الإنذار المبكر (مثل الآفات والطقس) ومشاركة هذه المعلومات باستخدام سجل المزارع الرقمي الذي يمكن أن يساعد الحكومة على توجيه الدعم وتكييف عمليات نقل المعرفة.

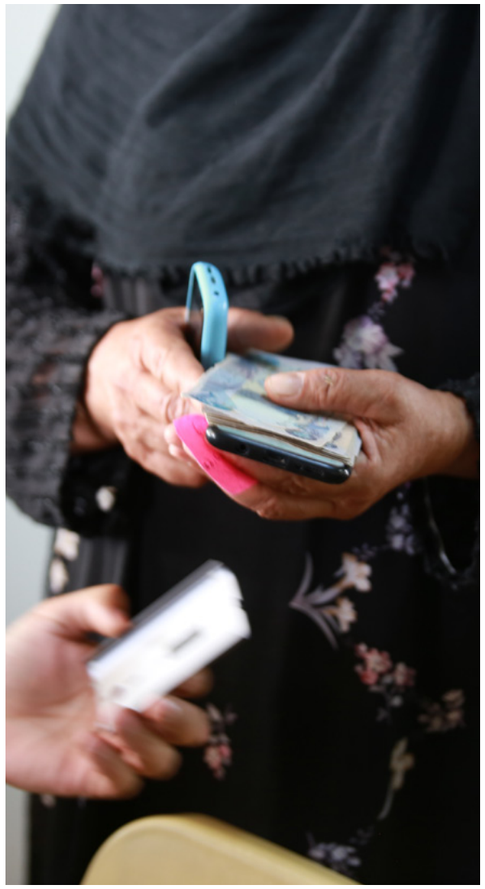

يعمل برنامج الأغذية العالمي والحكومة العراقية بشكل مشترك لإصلاح أكبر شبكة أمان اجتماعي في البلاد: نظام الحصة التموينية للحصص الغذائية. صمم برنامج الأغذية العالمي وأطلق تطبيقًا للهواتف الذكية يسمى "تموين" "My Food") "Tamwini Ration") في أوائل شهر تموز مما يمكن المواطنين من تحديث معلومات الأسرة بسهولة والتي تحدد الاستحقاقات الغذائية وإجراء مدفوعات رقمية لتلك الاستحقاقات. سيتم ربط "تموين" أيضًا بالهوية الرقمية الجديدة (البطاقة الموحدة). اجتمعت وزارة التجارة ووزارة الداخلية لتحديد متطلبات التكامل لتمكين نظام الحصة التموينية من التحقق من الهوية بالمقارنة مع نظام الهوية الوطنية الموحد. في الوقت الحالي، تمتلك حوالي ثلاثة ملايين أسرة بطاقة هوية موحدة وسيزداد هذا العدد ليغطي جميع السكان في المستقبل القريب. بالإضافة إلى التطبيق، تم تقديم عملية تسجيل بيومترية جديدة لنظام الحصة التموينية الالكتروني في منتصف عام ٢٠٢٠ ووصلت إلى ما يقرب من ٥٣٠٠٠ شخص. قامت الأسر المسجلة بفحص قزحية العين مما وفر شكلاً من أشكال التعرف البيومترية الآمنة. في جميع أنحاء البلاد ، يمتلك ٢٠ فرعًا لنظام الحصة التموينية و ٢٤ وكيل طعام المعدات المطلوبة لتشغيل نظام الحصة التموينية الالكتروني الرقمي حيث يمكن للأفراد المسجلين مسح قزحية العين واستلام سلة طعامهم. على الرغم من أن القيود المفروضة على الحركة بسبب كوفيد-١٩ قد أدت إلى تباطؤ كبير في تسجيل القياسات البيومترية واعتماد نظام الحصة التموينية الالكتروني، فإن "تموين" و نظام الحصة التموينية الالكتروني هما عنصران أساسيان لإصلاح خدمات الحماية الاجتماعية في العراق. استعان برنامج الأغذية العالمي بخبراء أكاديمية إستونيا للحوكمة الإلكترونية لتطوير "خارطة طريق ومخطط" نظام الحصة التموينية الالكتروني للخطوات التالية في الإصلاح والتحول الرقمي بالتعاون مع أصحاب المصلحة الحكوميين الرئيسيين في وزارة التجارة والوزارات والإدارات الحكومية الأخرى لتكون قادرة على بدء التنفيذ بإخراج نظام الحصة التموينية الالكتروني إلى جميع المواطنين في البلاد.

تطوير منصات آمنة لدعم الأشخاص الذين تساعدهم أنظمة الحماية الاجتماعية. هناك حاجة إلى منصات تبادل البيانات الآمنة لضمان حق الأشخاص في السرية، مع تحسين الاستهداف للفئات الأكثر هشاشة وتبسيط آليات الشكاوى والتعليقات وتوفير لقطات فورية وآنية للتقدم. أنشأ البرنامج العالمي للغذاء لوحات معلومات "لمحة سريعة" تعرض بيانات آنية لمساعدة الموظفين على اتخاذ قرارات مستنيرة. تستفيد كل من أنشطة الاستجابة للأزمات والبرمجة المنتظمة من التحليل السريع للبيانات والتصور مما يسمح بتحديد المشكلات وحلها بسرعة ويوفر الأساس المتين المطلوب لصانعي السياسات لاتخاذ قرارات حكيمة.

ه . عبر سلسلة القيمة

تعزيز البيانات المفتوحة وتقوية ريادة الأعمال الرقمية. يمكن أن تزيد البيانات المفتوحة من الشفافية في نظام الغذاء وتوفر البيانات اللازمة للشركات الزراعية الناشئة كاستخدام الخرائط الوطنية الرقمية للأراضي والتربة وكذلك تنبؤات الطقس الزراعي آنياً وكذلك التركيبة السكانية للمزارعين وبيانات السوق. في لبنان، تتيح قاعدة بيانات البوابة الجغرافية المكانية المفتوحة الوصول للمستخدمين إنشاء وتنزيل خرائط مواضيعية توفر معلومات عن التربة واستخدام الأراضي والغطاء الأرضي ومستجمعات المياه وأحداث الكوارث. يمكن للقطاع العام أيضاً دعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال تطوير خدمات حاضنة ومسرعات تستهدف الشركات الناشئة ومبتكرين القطاع الخاص في قطاع الأغذية الزراعية. يمكن للشركات الزراعية الناشئة تطوير ابتكارات رقمية جديدة أو تخصيص التطبيقات الرقمية الناجحة والموجودة بدعم من مسرّعات التكنولوجيا الزراعية في لبنان مثل "حصاد" في لبنان والأردن على التوالي. بالنسبة للتمويل، يمكن للقطاع العام استكشاف طرق التمويل المختلط لتقليل المخاطر وتسريع تبني التكنولوجيا.[٢٩]

تستفيد منظمة الأغذية والزراعة من البيانات الجغرافية المكانية المتاحة لتحسين السياسات الزراعية والإنتاج. أطلقت المنظمة مؤخراً منصة جغرافية مكانية لدعم تفعيل مبادرة يداً بيد. تهدف المبادرة إلى تقديم برامج قائمة على الأدلة بقيادة وملكية من الدولة لتسريع التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة في محاولة للقضاء على الفقر والقضاء على الجوع وسوء التغذية. تم الحصول على البيانات الجغرافية المكانية من جميع أقسام الوكالة، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص ووكالات الفضاء، حتى الآن، جمعت المنظمة مليون طبقة مكانية. الاستفادة من "البيانات الضخمة" أمر بالغ الأهمية لتحديد ورصد الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك إدارة المياه والمراعي والغابات. يمكن أيضاً استخدام هذه البيانات لرصد تغير المناخ وتغيرات الغطاء الأرضي بشكل استباقي، وتحسين قدرة الحكومات والشركاء على حماية النظم البيئية والاستجابة للكوارث. من خلال وضع جميع المعلومات في مستودع مركزي، يجب أن يكون المستخدمون قادرين على استخراج وتحليل البيانات المطلوبة بسهولة أكبر لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.

الاستفادة من التقنيات الرقمية لمعالجة فقد الأغذية وهدرها. فقدان الأغذية وهدرها هو الانخفاض في الغذاء على طول سلسلة الإمداد الغذائي والتي كانت مخصصة في البداية للاستهلاك البشري. تحدث خسارة الغذاء في بداية سلسلة القيمة عندما يتم حصاد الطعام أو تخزينه أو نقله، في حين تحدث نفايات الطعام في نهاية سلسلة التوريد، على مستوى البيع بالتجزئة والمستهلك. تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن حوالي ٣٠٪ من جميع الأغذية تُفقد أو تُهدر سنوياً، مما يؤدي إلى خسائر تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حسبت منظمة الأغذية والزراعة أن ١٠,٨٪ من جميع الأغذية تُفقد أو تُهدر[٣٠]، وأن ٦٨٪ من الخسائر تحدث في المراحل الأولى من سلسلة التوريد، و ٣٢٪ تهدر على مستوى المستهلك.[٣١] ان لفقدان الأغذية وهدرها آثاراً خطيرة على البيئة والاقتصاد والمجتمع ويمكن معالجتها من خلال التقنيات الرقمية.

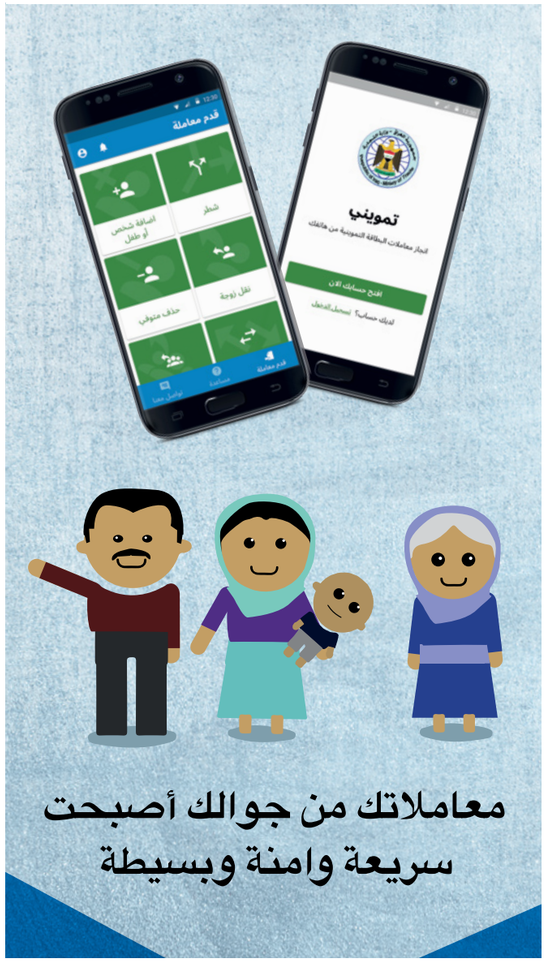

تدخلت شركات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإدخال تقنيات لمعالجة القضايا المزدوجة المتمثلة في خسارة الأغذية وهدرها. قدمت شركة "دانفوس" (Danfoss) التكنولوجيا الرقمية في المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة لمراقبة درجة حرارة التخزين البارد وتحسين العمر الافتراضي للعناصر القابلة للتلف. طورت شركة "ويستليس" (Wasteless)، وهي شركة مقرها في إسرائيل وهولندا تقنية تسعير مبتكرة وديناميكية باستخدام التعلم الآلي من أجل مساعدة تجار التجزئة على تقليل النفايات وزيادة عائداتهم. تقوم ملصقات الرفوف الإلكترونية تلقائياً بخصم سعر الطعام مع اقتراب تاريخ انتهاء صلاحيته وتتصل بأنظمة نقاط البيع بالمتاجر. على مستوى المستهلك، أطلقت شركة تُدعى "فود كارما" (FoodKarma) تطبيقاً في الإمارات العربية المتحدة لتزويد المستخدمين بفرصة شراء الطعام الذي قد يتم إلقاؤه بعيداً عن المطاعم والمقاهي والبائعين.

الاختصارات

BeneMark	مسح وجهة نظر المستفيد في السوق
CBT	التحويلات النقدية
CCI	اتحاد العراق النقدي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FCS	درجة استهلاك الغذاء
FPI	مؤشر سعر الغذاء
GDP	اجمالي الناتج المحلي
HiH	مبادرة يدأبيد
HMS	نظام رصد الجوع
IDP	النازحون داخلياً
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IQD	الدينار العراقي
ISIL	داعش
ITC	مركز التجارة العالمي
KI	المعلومات الرئيسية
KRG	حكومة إقليم كردستان
KR	إقليم كردستان
MENA	الشرق الاوسط وشمال أفريقيا
mMFI	مؤشر وظائف السوق عبر الهاتف المحمول
MoA	وزارة الزراعة
MoI	وزارة الداخلية
MoLSA	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
MoMD	وزارة الهجرة والمهجرين
MoP	وزارة التخطيط
MoT	وزارة التجارة
MoWR	وزارة الموارد المائية
m/m	شهرياً/من شهر إلى آخر
mVAM	تحليل الهشاشة و رسم الخرائط عبر الهاتف المحمول
NAP	الخطة الزراعية الوطنية
PDS	نظام التوزيع العام (الحصة التموينية)
rCSI	مؤشر إستراتيجية المواجهة المنخفض (يعتمد على الغذاء)
SCHNS	اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SMEB	سلة إنفاق الحد الأدنى للعيش
ToT	محددات التجارة
USD	الدولار الأمريكي
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة
WFP	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة
WHO	منظمة الصحة العالمية
y/y	سنوياً/من عام إلى آخر

Photo/ Emilienne Malfatto

المراجع

1. WB Pink Sheet. August 2020. http://pubdocs.worldbank.org/en/935161596562812622/CMO-Pink-Sheet-August-2020.pdf
2. http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/
3. Espitia, A, N Rocha and M. Ruta (2020b), "Database on COVID-19 trade flows and policies", Washington DC: World Bank. See https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2020/04/02/database-on-coronavirus-covid-19-trade-flows-and-policies
4. https://voxeu.org/article/covid-19-and-food-protectionism
5. Export prohibitions and restrictions: April. Available at https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/rese_23apr20_e.htm
6. (UNCTAD, 2020a)
7. Institute for the Study of War. Iraq Situation Report: July 8-14, 2020. http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Iraq%20Situation%20Report%20July%2008-14%202020.pdf
8. The PDS is Iraq's biggest social protection programme, in which virtually all Iraqis qualify for a monthly food basket distributed by specified food agents in their communities. The PDS food basket consists of 3kg rice, 2kg sugar, 1 liter vegetable oil, 9kg wheat flour per person per month.
9. Iraq News. April 17, 2020. https://www.ina.iq/105303
10. FAO gathered qualitative data from 19 - 30 July by conducting key informant (KI) interviews with 27 government officials and eight extension officers in 14 and five governorates respectively. The sample size was limited; however, the information gathered still provided helpful insights on the major concerns. All results are indicative, and not statistically representative for the regions.
11. World Bank. 2019 Economic Monitor. http://documents1.worldbank.org/curated/en/848371571505101026/pdf/Iraq-Economic-Monitor-Fall-2019-Turning-the-Corner-Sustaining-Growth-and-Creating-Opportunities-for-Iraq-s-Youth.pdf
12. USDA forecasts Iraq could import up to 2.7 million tons of wheat in 2020-21, marking a 17% increase compared to the previous year (https://www.grainmart.in/news/iraq-trade-ministry-purchases-3-56-million-tonnes-of-wheat-to-maintain-food-security/)
13. Al Ghadeer News. http://en.alghadeer.tv/archives/22031
14. Kurdistan 24 News. https://www.kurdistan24.net/en/news/829644ba-c96f-459b-a6c0-629d89df3b3c
15. The International Organization for Migration (IOM), Food and Agriculture Organization (FAO) and International Trade Centre (ITC) conducted phone surveys with 893 small and medium enterprises (SMEs), of whom 220 were active in the food and agriculture sector. The majority of the SMEs in the food and agriculture sector were operating in agriculture (53), followed by retail and wholesale (48), accommodation and food services (46), agri-food processing (43) and other SMEs (30). This is to be repeated every two months and is a permanent feature of our reporting https://iraq.iom.int/publications/panel-study-i-impact-covid-19-small-and-medium-sized-enterprises-iraq-0.
16. Government issued exemptions that allow businesses to remain open despite curfew measures.
17. Agriculture input suppliers were identified from the UN Global Marketplace database. FAO received 71 valid responses, although the number of responses varied depending on the question, so all responses are reported as percentages. The sample size also means that these findings are indicative (not statistically representative). The majority of respondents (95%) employed less than 100 individuals and owned a permanent shop (78%).
18. Negative coping refers to the reduced Coping Strategy Index (rCSI) where the score is greater than or equal to 19.
19. World Bank, 2020. Digital Transformation of the Agrifood System.
20. http://www.fao.org/e-agriculture/news/read-digital-technologies-agriculture-and-rural-areas-report
21. Iraq Business News. 2 July 2019. https://www.iraq-businessnews.com/2019/07/02/iraq-commits-to-further-advancing-the-digital-economy/
22. Digital Iraq. January 2019. We are Social. https://www.slideshare.net/DataReportal/digital-2019-iraq-january-2019-v01.
23. AUB, World Bank, ESCWA, FAO, CMI (2020). Harnessing the Power of Digital Agriculture Transformation in Mashreq.
24. Fertigation is when liquid fertilizers are distributed to crops during irrigation.
25. FAO. E-Agriculture News. January 17, 2018. http://www.fao.org/e-agriculture/news/nano-ganesh-technology-continues-break-new-grounds
26. Fabregas, R. Kremer, M., Schilbach, F. 2019. Realizing the potential of digital development: The case of agricultural advice. Science. DOI: https://science.sciencemag.org/content/sci/366/6471/eaay3038.full.pdf
27. FAO. E-agriculture in action: Blockchain. http://www.fao.org/3/CA2906EN/ca2906en.pdf
28. https://www.x-tee.ee/factsheets/EE/#eng
29. AUB, World Bank, ESCWA, FAO, CMI (2020). Harnessing the Power of Digital Agriculture Transformation in Mashreq.
30. SOFA 2019
31. FAO. Regional Strategic Framework - Reducing Food Losses and Waste in the Near East and North Africa Region; FAO: Cairo, Egypt, 2015

WFP
World Food
Programme

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

IFAD
Investing in rural people

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

IOM
UN MIGRATION

International
Trade
Centre

OXFAM

MERCY
CORPS

DRC
DANISH
REFUGEE
COUNCIL

NRC
NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL

INTERNATIONAL
RESCUE
COMMITTEE